الحرية

اسبوعية سياسية عربية



AL - HOURRIAH No 515 ● 18—5 — 1970 BEYROUTH

بيروت — الاثنين ١٨ـ٥ـ١٩٧٠ — العدد ٥١٥ — السنة الحادية عشرة — الثمن ٢٥ ق. ل.

معركة العرقوب بين أهداف إسرائيل ورد المقاومة والتضليل الاعلامي



المناقشات التي سبقت الاتفاق الأخير بين المنظمات الفدائية

شريط عمليات الجبهة الشعبية الديمقراطية

اصدرت الجبهة الشعبية الديمقراطية البيانات العسكرية التالية خلال الاسبوع الماضي ، وتتضمن عملياتها العسكرية

بيان عمليات رقم ٣١١

في منتصف ليلة ٧–٥–١٩٧٠ تسللت مجموعة هندسية تابعة للجبهة الديمقراطية لداخل الارض المحتلة حيث قامت بنسف وتفجير حقل الغام للعدو مجاور لتحصيناته الشائكة الواقعة على الطريق الرئيسي في الغور الشمالي ، وقد تم تفجير الطوربيدات في تمام الساعة الثالثة و٤٥ دقيقة من صباح ٨ – ٥ حيث تم تدمير تحصينات العدو على ٣٠ مترا وعلى اثر ذلك قام العدو بقصف المنطقة بالمدفعية والرشاشات ، الا ان المجموعة استطاعت الانسحاب بسلام والعودة الى قواعدها .

بيان عمليات رقم ٣١٢

قامت احدى مجموعاتنا المقاتلة بالجليل الاعلى بقصف مركز على مستعمرة اشكول في تمام السابعة من مساء يوم ٦–٥–١٩٧٠ ، مستهدفة في قصفها مراكز تجمع جنود العدو ، ومستودعا للتموين ، وقد حقق مناضلونا اصابات مباشرة ورد العدو مستخدما نيران اسلحته المختلفة ، وحاول ضرب حصار على مجموعاتنا بالاستعانة بقذائف التنوير ، لكن رفاقنا تمكنوا من الافلات وعادوا الى قواعدهم سالمين. وقد نتج عن هذا الهجوم ما يلي:

١ – اصابة نادي لضباط العدو ، ويحتمل وقوع اصابات عديدة فيه .

٢ – تدمير الية للعدو واصابة من فيها ، وقد شوهدت والنيران تلتهمها.

٣ – اشعال النيران في مركز لتموين قوات العدو في المنطقة .

بيان عمليات رقم ٣١٣

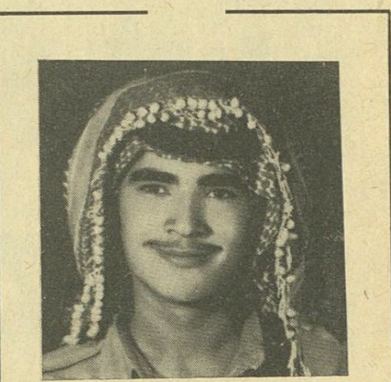
تحركت عدة مجموعات مقاتلة من قواتنا ليلة ١١–٥–١٩٧٠ ، لتنفيذ المهام الموكلة اليها في منطقة غور « مرج نعجة » الواقعة جنوبي أمسدرة في الغور الاوسط .

فقد قامت المجموعة الاولى بنسف وتدمير تحصينات العدو الشائكة والالكترونية في المنطقة مستخدمين طوربيدات البنكالور الاسرائيلية التي غنمها رجالنا في معارك الجولان مع العدو .

وفي نفس الوقت قامت المجموعة الثانية بزراعة شبكة من الالغام المضادة للاليات على الشارع الترابي الواصل بين « غور نعجة والجفتلك » وقد تفجرت هذه الشبكة على اثر مرور نجدات العدو بسيارة نصفمجنزرة حيث تم تدميرها واشعال النيران فيها.

هذا وأثناء انسحاب مجموعاتنا اشتبكت في معركة عنيفة مع نجدات العدو حيث دامت الاشتباكات حوالي ٣٠ دقيقة تكبد العدو فيها خسائر جسيمة في الارواح والمعدات وعادت مجموعاتنا تحمل معها الشهيد البطل « علي اسعد خشان » عبد الرحيم عصام .

الجبهة الشعبية الديمقراطية



الشهيد
علي اسعد خشان

● ولد الشهيد على اسعد خشان « عبد الرحيم عصام » في خانا صور عام ١٩٥١ من ابوين فلسطينيين ، نزحا الى لبنان من دير الاسي قضاء عكا عام ١٩٤٨ .

● انضم للقطاع المسلح في الجبهة في بداية مايو – ايار ١٩٦٩ بعد أن أعلن انحيازه للجبهة الشعبية الديمقراطية فور انشقاقها في فبراير – شباط ١٩٦٩.

● شارك وقاد عدة عمليات عسكرية ناجحة داخل الارض المحتلة منذ التحاقه بالجبهة الشعبية الديمقراطية .

● انتخب عضوا في اللجنة المحلية لوحدته العسكرية الى أن استشهد بتاريخ ١٠–٥–١٩٧٠ ، في معركة عنيفة مع قوات العدو الصهيوني في منطقة غور نعجة بالغور الاوسط .

عمليات على الخط الأحمر وسقوط مدينة سدح وقصف جديد على صلالة الجوية

اصدرت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل البيانات العسكرية التالية :

● بتاريخ ١٨–٤–١٩٧٠ ، وفي تمام الساعة التاسعة والنصف مساء قامت احدى مجموعاتنا العاملة بالخط الاحمر بالتسلل الى مركز العدو في «الحصل» ومن مسافة قريبة جدا من دفاعات العدو فتحت قواتنا نيران اسلحتها الرشاشة الخفيفة والمتوسطة على قوات العدو واستمر اطلاق النار لمدة ١٠ دقائق ، انسحبت بعدها المجموعة الى قواعدها سالمة ..

● بتاريخ ١٩–٤–١٩٧٠ تسللت احدى مجموعاتنا العاملة على الخط الاحمر في « الحصل » وفتحت نيران أسلحتها الرشاشة الخفيفة والمتوسطة على مجموعة من قوات العدو داخل المركز ، وقد رد العدو بنيران كثيفة من كافة الاتجاهات واستمر الاشتباك لمدة ١٥ دقيقة انسحبت المجموعة بعدها الى قواعدها سالمة حاملة رايات النصر ، مكبدة العدو اثنين من جنوده قتلى .

مدينة سدح تسقط

بتاريخ ٢–٣–١٩٧٠ طوقت قوات جيش التحرير الشعبي التابعة للوحدة الشرقية مدينة سدح ، وذلك في تمام الساعة الثانية عشرة ليلا .

وفي صباح يوم ٣–٣–٧٠ وجهت قوات جيش التحرير الشعبي نداء الى الوالي حاكم المدينة لتسليم نفسه مع قواته .. وما كان من الوالي الا أن اذعن للامر وسلم نفسه مع كافة جنوده بدون مقاومة .

وباحتلال هذه المدينة ، يكون الجيش الشعبي قد استولى على ثلاث مدن من مدن ظفار وهي : فلكوت – رخيوت ، وسدح .

ان حربنا الثورية المبنية على اسس علمية ثابتة ، والمنطلقة من الريف لضرب المدن وتطويقها تسير سيرا حثيثا نحو النصر ... ونحن واثقون من أن القدرة التي تتصف بها قواتنا الثورية المسترشدة في نضالها وممارساتها اليومية بنظرية الطبقة العاملة ، والمعتمدة في حربها هذه على تكتيك حرب العصابات الشعبية ، سوف يؤدي بنا اخيرا الى تحقيق النصر .. وقهر الاعداء الطبقيين المستغلين ..وتحقيق مجتمع العدل والمساواة .. المجتمع الاشتراكي .

● بتاريخ ٦ – ٤ – ١٩٧٠ وفي تمام الساعة السابعة والنصف مساء قامت وحدة المدفعية التابعة لجيش التحرير الشعبي بشن هجوم مركز على القاعدة الجوية البريطانية في صلالة ، استخدمت فيه المجموعة مدفعية الهاون .. هذا وقد تكبد العدو خسائر فادحة في الارواح والمعدات ، بلغنا منها حتى كتابة هذا البلاغ ما يلي :

١ – تدمير منزلين للضباط الانجليز .

٢ – قتل اثنين من أفراد العدو كانا في احد المنازل التي دمرت .

٣ – تدمير بعض المنشآت والمنازل بالقاعدة .

هذا وقد رد العدو بقصف متواصل من مدفعيته الطويلة المدى ، الا انه لم يصب احد من جراء ذلك القصف .. هذا وقد عادت مجموعة مدفعيتنا الى قاعدتها سالمة .

● وفي تاريخ ٧ – ٤ – ١٩٧٠ قامت وحدة مدفعية اخرى تابعة لجيش التحرير الشعبي بقصف مركز العدو في « انيا » الذي يبعد عن القاعدة الجوية « صلالة » بحوالي كيلو متر واحد شمالا ، هذا وقد استخدمت الوحدة مدفعية الهاون .. وكبدت العدو خسائر فادحة في الارواح والعتاد .. ولم تعرف تفاصيلها حتى كتابة هذا البلاغ ..

وقد انسحبت مجموعتنا الى قواعدها سالمة ..

تدريب مرتزقة في امريكا لمكافحة العمل الفدائي

في رسالة خاصة من ولاية كاليفورنيا الاميركية ورد خبر يقول بأن المخابرات المركزية الاميركية تشرف ، بالتعاون مع المنظمة الصهيونية للطلبة على تدريب مجموعات من المرتزقة في منطقة من جنوب الولاية ذات طبيعة جغرافية شبيهة بالارض الفلسطينية والارض المحيطة بها ، تمهيدا لارسالها الى اسرائيل للقيام باعمال مكافحة العمل الفدائي ، داخل وخارج الارض المحتلة .

السعودية تطلب من الامارات عدم اعطاء جوازات سفر لغير ابناء المنطقة بحجة انهم من الشيوعيين والقوميين الاشتراكيين

حصلت « الحرية » على وثيقة سرية اصدرتها حكومة المملكة العربية السعودية ، تطالب فيها الامارات في الخليج العربي عدم اعطاء جوازات سفر لابناء غير المنطقة ، لان المملكة وجدت أن بعض الافراد يحصلون على هذه الجوازات للدخول الى السعودية للقيام بـ « أعمال فاسدة » – على حد تعبير الوثيقة – وهي نشر المبادىء الهدامة مما يؤدي الى اساءة العلاقات الطيبة مع الامارات الشقيقة وتؤكد السعودية للامارات على أن هذه العناصر هي من الشيوعيين والقوميين والاشتراكيين ، وهم من غير أبناء منطقة الامارات الاصليين ، وانما هم من جميع الاقطار الاخرى المحيطة بالخليج العربي أو غيرهم من اقطار عربية وغير عربية .

وتطالب الحكومة السعودية حفاظا على العلاقات الطيبة مع الامارات ، بأن كل شخص من غير أهل الامارات الاصليين ويحمل جواز سفر منها وقصده الدخول الى السعودية ان يتبع الشروط التالية :

١ – توضيح قصد زيارته .

٢ – الحصول على تصريح مسبق للدخول ، ويمنع من الدخول اذا لم يحصل على ذلك .

الحرية

صاحب الامتياز: محسن ابراهيم
المدير المسؤول: حسن فخر
مدير الادارة: ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب
منطقة المعاملية – محلة رأس النبع – بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ – ص. ب. ٨٥٧ بيروت – لبنان

معركة العرقوب
بين أهداف اسرائيل ورد المقاومة الفلسطينية والتضليل الاعلامي

كان الهجوم الاسرائيلي متوقعا .. وكانت أهداف اسرائيل منه تستند الى عاملين اساسيين :

العامل الاول ، كثافة العمليات الفدائية الاخيرة على الجليل الاعلى – وهذا يرجع بدوره الى صعوبة العمل من الاردن – مما جعل سكان المستعمرات والقرى الاسرائيلية يشعرون بعدم الاطمئنان والامان ، – وبعضهم جدد – والمعروف ان في الجليل الاعلى كثافة سكانية شديدة بالنسبة للمناطق الاخرى من اسرائيل .

والعامل الثاني : الحرية التي نالتها المقاومة على طول الحدود اللبنانية الاسرائيلية مما جعل وجودها ثابتا ومستقرا. لقد كانت اهداف اسرائيل من عملية الهجوم ثلاثة :

١ – تصفية الفدائيين بحيث يتعذر عليهم الوجود او يصبح وجودهم في المنطقة مخاطرة .

٢ – ارهاب السكان في القرى الامامية بحيث ينزحون ويهجرون قراهم وهذا ما يجعل المنطقة خالية من السكان مما يسمح لاسرائيل بتحويلها الى منطقة عسكرية توجه لها الضربات ضد الفدائيين دون أن تثار – دوليا – مسالة الهجوم على القرى اللبنانية والسكان المدنيين .

٣ – طمانة كاملة لسكان المستعمرات الاسرائيلية.

هذه الاهداف الثلاثة تفسر ضخامة الهجوم العسكري الاسرائيلي الذي لم تعرف مثله الحدود اللبنانية من قبل، وتفسر حقيقة المعركة التي دارت على أرض الجنوب طيلة حوالي ٣٢ ساعة .

لقد حاول التضليل الاعلامي الرسمي ان يضخم الادوار وان ينسج مما حدث في أرض المعركة أوهاما وادعاءات وبطولات .. الا أن الادوار الفعلية لمختلف الاطراف كانت محددة بالوقائع ، خاصة فيما يتعلق بطرفين اساسيين ، المقاومة الفلسطينية والقوات اللبنانية .

فبالنسبة للمقاومة وحيث كان متعذرا حصول مجابهة مباشرة لقوة اسرائيلية ترتكز على الاليات والمدرعات ، كان الرد هو التراجع والانسحاب للانتشار في المواقع والمرتفعات الجبلية المحيطة بقرى العرقوب ..

وهذا ما يفسر قلة الخسائر في صفوف الفدائيين .

اما على الصعيد اللبناني فقد اطلقت نيران المدفعية لوقت محدود .. وبعيدا عن التضليل الاعلامي الرسمي ، فان الرد اللبناني اقتصر على ذلك . وبعد يومين كان قائد القطاع يقول للصحفيين : مواقعنا الامامية ، وهي قليلة العدد ، سحبناها فورا ، وبدانا عملية وقف الزحف بواسطة المدفعية بعد دقائق من اختراق العدو للحدود .

كل ذلك يفسر ما حدث من احتلال القرى في المنطقة من جانب القوات الاسرائيلية التي انصرفت طيلة فترة وجودها الى السكان الباقين لـ « فرزهم » ونسف بيوت بعضهم وارهابهم ...

تلك هي الصورة العامة للوقائع ..

وفيما يلي تحليل « الحرية » لاحداث معركة العرقوب :

« رغم أن لا مصلحة لنا في اللجوء الى تدابير عنيفة جدا ، فاننا سنكون بدون شك مجبرين على الرد » ... « نحن نرى أن الوضع الحالي غير قابل للاحتمال ولن نتيح له أن يتطاول ، ان على جيراننا أن يعرفوا أن من حقهم أن يضعوا حدا لمثل هذا الوضع، واذا لم يقوموا بذلك فسيكون عليهم أن يتحملوا النتائج » .

هذا ما صرح به حاييم بارليف منذ قرابة اسبوع ، اي منذ السابع من هذا الشهر ، كما ذكرت «اللوموند» في عدد ٩ أيار . بيد أن تعليقا على هذا النبأ « في العدد نفسه من اللوموند » يشير في جزء منه الى الصعوبات التي تلاقيها حركة المقاومة في الاردن ، « فالخطوط الاسرائيلية باتت تشكل سدا فعالا بصورة كافية » والمقاومة ترتد الى لبنان حيث تنفذ متجاوزة خط الهدنة الى منطقة جبلية « يصعب السيطرة عليها». في هذا الوقت ترتفع حدة المعارك على السويس ، وتتلاحق الضربات على الجليل الاعلى وتمس هذه الضربات مواجع في اسرائيل (فتعترف بسبع منها) . وقد هيات هذه العمليات المتزايدة نعوشا اسرائيلية كثيرة (بواب مدرسة وابنته ، ضابط وجنديان ، جنديان في سيارة جيب ، عسكريون اسرائيليون وقعوا في كمين – اللوموند العدد نفسه) . لذا طالب بارليف بانشاء حزام أمن حول مناطق الحدود ، ازاء تململ السكان اليهود لمستعمرات الحدود ، الامر الذي دفع بهم الى بدايات هجرة مضادة للدرجة التي دفعت دايان الى مناشدة وطنيتهم البقاء حيث هم .

واذا ربطنا بين تصريح بارليف ، وبين ما استخلصناه من معلومات (صعوبة العمل في الاردن ، ارتفاع حدة القتال على السويس ، تنامي العمل الفدائي على الحدود الفلسطينية اللبنانية) ظهر لنا سبب اساسي في ضخامة قوة الردع التي واجهت بها اسرائيل المقاومة ، كما صار في وسعنا ارتقاب معارك اخرى من ذات النوع، للحيلولة دون تسلل الفدائيين الى المنطقة الجبلية التي تصعب السيطرة عليها .

اذا حاولنا أن نحدد اهداف الهجوم الاسرائيلي الاخير بعدما المحنا الى الاسباب ، وجدنا انفسنا ازاء ثلاثة اهداف أساسية ذكرتها مصادر اسرائيلية ، كما اشارت اليها مصادر فرنسية ، كما أن المنظمات لم تنس أن تضمنها بياناتها عن الهجوم ، هذه الاهداف منها اثنان متعلقان بالمقاومة ولبنان :

١ – تصفية جزئية للمقاومة تجعل من بقائها في الجنوب مخاطرة بالغة.

٢ – زعزعة الثقة بين الفدائيين والسكان ، مما يجعل حياتهم صعبة في جو يرفضهم ، ودفع سكان القرى الامامية الى النزوح الكثيف ، وايصال اثار الهجوم الى ابعد من المنطقة التي دار فيها .

٣ – والهدف الثالث متعلق بوضع اسرائيل الداخلي وهو طمانة القاطنين الجدد للمستعمرات على الحدود . بيد اننا اذا نحينا جانبا الهدف الاخير ، وجدنا أن أمام الهدفين الاولين اشكالات واضحة .

لقد اقتصرت الحملة الاسرائيلية على عدد من قرى الحدود ، ولم تتصد للمرتفعات حيث انتشر الفدائيون كما ذكرت بعض الصحف . ثم ان عدد الشهداء من الفدائيين لم يتجاوز الاربعين شهيدا كما أشارت الى ذلك غالبية التقديرات التي اعطيت عن نتائج المعركة . فاذا صح ذلك كله فانه يقلل من احتمال أن يكون الهدف الاساسي للغزوة هدفا عسكريا غايته استئصال العمل الفدائي .

ورغم أن هذا الاشكال يحل في حساب البعض باعتبار أن المقاومة التي تلقيها الهجوم قد اضطرته الى أن يحيد عن هدفه ، أو أن يواجه ما يمنعه من الوصول اليه ، رغم هذا الاعتراض يبقى هناك مجال لتساؤل جدي عن السبب في عدم الانزال الجوي « على المرتفعات » ما دام هذا أمرا ممكنا. كما ان هناك ما يوهن الهدف الثاني (ابعاد الشقة بين المقاومة والسكان ودفعهم الى النزوح) . فحجم العملية الكبير ، وضخامة القوة المهاجمة ، وطول أمد المكوث ، والاستعراض العسكري الواسع الذي قامت به هذه القوة أمر يغلب الظن على انه فوق ما تحتمله مهمة « ارهاب السكان » وهي مهمة قام بها الاسرائيليون اكثر من مرة وبنجاح ظاهر ، ولم يلقوا في ذلك عنتا او مقاومة او قتالا . هل يعني ذلك أن الغرضين الاولين قد فقدا اولويتهما ، وأن الغرض الاخير هو الذي ياخذ مكان الاولوية ؟. ان جوابا كهذا يتضمن تبسيطا كبيرا للمسالة ، وان كان يشير الى أن هدف طمانة سكان المستعمرات الجدد على الحدود كان في طليعة الاغراض القائمة في حسابات المهاجمين ، وأن جزءا من فخامة الاستعراض العسكري الذي تم يعود اليه . غير ان الاشكال يبقى قائما ، وهو ناتج عن التباين القائم بين حجم الهجوم وسعته وقلة الخسائر المادية التي أوقعها .

الصورة التي رسمتها الحملة الاعلامية لحل هذا الاشكال صورة «تلاحم رائع » بين المقاومة والاهالي والقوات المسلحة اللبنانية والجيوش العربية. هذه الاطراف الاربعة وجدت ذاتها ساعة المواجهة (حسب منطق الحملة الاعلامية) في تناغم وانسجام رغم وجود ما يعيق انبثاق مثل هذا التناغم والانسجام ، ان على صعيد العلاقة القائمة بين الاطراف الاربعة ، أو على صعيد الحيز الذي يشغله كل طرف والذي يجعل الانقطاع قائما حتى بين الطرفين الاكثر قربا والاشد آصرة .. غير أن هذا الانسجام الفوري يعود (في اراء المتحدثين عن التلاحم) الى « حرارة الدم العربي ، ووحدة المصير العربي » و « الوطنية التي توحد الجميع صفا واحدا ازاء العدو الغادر » . هذا التفسير ينطلق من القول بان تعدد اغراض الهجوم (لبنانيا وعربيا) يوحد بين القوى التي تستهدفها هذه الاغراض ، وتتساوى بذلك الاغراض في الاولوية كما تتساوى في الخيبة آخر الامر . غير أن ترتيبا للاغراض ، يتبعه ترتيب للقوى التي توجد في حيز هذه الاغراض ، قادر على أن يوضح درجة هذا « التلاحم » ، وحركة الاطراف المنتظمة فيه . وقادر أيضا على فك عناصر المسالة التي يثيرها العدوان الاخير والتي ابتذلت لدرجة انها اقتصرت على طرح تفاسير (روحية) واستخلاص عبر غائمة لا تطرح قضايا بقدر ما تسعى الى تصفية حسابات سلفت (كوحدة الدم العربي ، ووحدة الصفوف) . فكما تشكل الراي العام ، تحت الايحاء بان التلاحم كان عبارة عن فناء الاطراف في بعضها البعض ، بحيث استحالت فجاة (رغم اصالة التناقضات القائمة فيما بينها) كلا واحدا ، وبحيث صار من المستحيل النظر اليها الا ككل واحد ، كذلك نجد أن القضايا التي يثيرها العدوان اصابها ذات الفناء في بعضها البعض ، فلم تعد سوى شدة امتحنت بها « البذرة الوطنية والعربية » ، فظهرت اصالتها وصفاؤها الناصع . لذا فبدلا من ان يعاد ترتيب الاحداث تبعا لمعنى سابق في النفس ، وتظهر الوقائع وكانها انبثاقة لحقيقة اعيد اكتشافها ، نرمي من مناقشة كل غرض استهدفه العدو على حدة ، الى فك هذه الصورة الى عناصرها الاساسية الواقعية :

١ – الغرض العسكري يرمي هذا الغرض الى تصفية جزئية للمقاومة ، وهو الى جانب ذلك شكل خرقا فعليا لسيادة البلد (بوصفه احتلالا لجزء منه) الى جانب انه يبين نقطة الضعف الاساسية في الجبهة الشرقية المواجهة لاسرائيل. وبذلك تقع في مرمى هذا الغرض ثلاثة اطراف بصورة متفاوتة ، المقاومة الفلسطينية في الجنوب ، قوى السلطة اللبنانية ، الجيوش العربية المرابطة في الجوار . واذا كان الغرض العسكري للحملة يستثير هذه القوى جميعها فان من الضروري أن نمر بردود فعلها ازاءه .

أ – المقاومة : نلجا في عرضنا لسلوك المقاومة الى ما ذكرته الصحف على وفرة ما عندنا من معلومات لا تقوم عليها بنية واضحة . فبالرغم من صورة « الفناء الوطني » لم تجد هذه الصحف من سبيل الى اسقاط كل الوقائع ، مما سبب في احيان كثيرة تناقضا واضحا في المقطع الواحد بين الواقعة المذكورة والرواية العامة ، ونحن نستشهد هنا بما اوردته صحيفة « النهار » وصحيفة « الكفاح » (وهذه الاخيرة ليست بعيدة البتة عن العمل الفدائي) . ونبدأ بذكر مقاطع مما اعتبرته صحيفة الكفاح « وصفا حيا للمعارك التي خاضتها قوات المقاومة الفلسطينية ، بمساندة الجيش اللبناني» (عدد الخميس) . « قبيل ذلك الوقت، (الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر الثلاثاء) كانت قد صدرت الاوامر الى رجال المقاومة باخلاء مواقعها والانتشار فوق التلال المشرفة ، وفي الغابات ... وهذا ما يفسر قلة الاصابات في صفوف الفدائيين ، ورغم ان العدو قد تمكن بالنتيجة من احتلال كفر شوبا والهبارية وكفر حمام وراشيا الفخار والفريديس ، اضافة الى الخريبة » .

المجابهة استمرت اذن الى ما قبل الثالثة والنصف (سقطت الخريبة في الساعة العاشرة والنصف) وبعد ذلك كانت قرى الحدود قد سقطت في قبضة الاحتلال . الانسحاب كان اذن اساس العملية التي اعتمدتها المقاومة فقد « اضطرتهم الالية الساحقة الى اخلاء مراكزهم في قرى العرقوب مركزا بعد آخر ، تاركين في هذه المراكز مكاتبهم في القرى نفسها يتسلى الاسرائيليون بنسفها الواحد بعد الآخر » (من تقرير عصام محفوظ في النهار – عدد الخميس) . عملية الانسحاب هذه هل نفذت كخطة ، هل تمت بتبصر ، بتنسيق بين مختلف المنظمات ، باتلاف تام للذخائر والاسلحة التي يصعب حملها ، بكمائن على طريق الانسحاب ؟ أسئلة لا نعدم أجوبة عليها غير أن غمرة الاحداث لا تسعف حتى الان باجوبة ذاتيبنات واضحة نهائية.

ب – القوى المسلحة اللبنانية :

– البقية على الصفحة ١٤ –

حركة المقاومة الفلسطينية

تفاصيل المناقشات التي سبقت الاتفاق الأخير

● محاولة تقييم حقيقي لصيغة الوحدة الوطنية ●

يوم الخامس من ايار ١٩٧٠ أعلن في عمان نص الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين كافة المنظمات الفدائية، التي شكلت منذ أزمة ١٠ شباط الماضي ما عرف بالقيادة الموحدة .

وهذا الاتفاق الذي أسفرت عنه اجتماعات عديدة متلاحقة يحتاج الى عملية تقييم موضوعية تستكشف بدقة ، وبدون محاولات تطميس أو ارضاء للنفس ، مدى المسافة التي قطعت على طريق الوحدة الوطنية الفلسطينية .

والسعي وراء عملية التقييم الموضوعية هذه ضروري لمواجهة الضجة التفاؤلية « السطحية » التي اثيرت حول الاتفاق في الصحف ، من قبل فريق من المهللين ، ومن قبل فريق آخر من ادعياء المعرفة بالوضع الفلسطيني من الداخل .

كذلك فان عملية التقييم الموضوعية هذه ضرورية من أجل الوقوف – انطلاقا من المناقشات التي دارت – على مستوى نضج قضية الوحدة الوطنية ، وعلى حقيقة تياراتها الفكرية والسياسية .

ومن اجل عملية التقييم المطلوبة ، لا نحتاج كأساس الى اكثر من ذكر الوقائع بالتسلسل الذي جرت عليه ، وتحديد القضايا التي كانت موضع خلاف ، والتي توضح لماذا صدر برنامج « الحد الادنى » بالشكل الذي اعلن على الجماهير .

ظروف النشوء وامتداداته

من الامور المعروفة أن القيادة الموحدة قد تشكلت صباح أزمة ١٠-٢ لمواجهة الازمة التي نشبت مع الحكم الاردني بعد البيان الذي اصدرته الحكومة ، ورات فيه حركة المقاومة مساسا بوجودها . وقد استطاعت القيادة الموحدة ، كما تجمع على ذلك كافة المنظمات ، أن تواجه الازمة بفعالية ونجاح ، ساعد على بروز تيار قوي ، جماهيري بالدرجة الاولى ، يطالب بالابقاء على صيغة القيادة الموحدة كاساس للوحدة الوطنية الفلسطينية . ولم يكن لدى اية منظمة اسباب جوهرية تمنعها مبدئيا من القبول بذلك . ولهذا فقد استمرت القيادة الموحدة ، بعد انتهاء الأزمة ، في عقد اجتماعاتها ، وممارسة صلاحياتها كقيادة لحركة المقاومة ، دون الاهتمام كثيرا بالصيغ والمبررات القانونية .

الا أن نقطة جديرة بالتسجيل طرات على الوضع . فما أن انتهت ازمة ١٠ شباط ، حتى بدأت صورة القيادة الموحدة تبهت من حيث الفعالية ، بينما كانت الاطر الدنيا في المنظمات الفدائية ، اكثر احساسا بالمعنى الجوهري للقيادة الموحدة ، فاخذت ، في اطار نفوذها المحدود ، تنسق عملها وتضع البرامج له ، محاولة اعطاء مضمون عملي ومستمر ، للقاء الذي تم بفعل الاحساس بالخطر .

وهكذا شهدت مثلا القيادة المركزية للميليشيا الشعبية ، سلسلة من الاجتماعات طرحت فيها الجبهة الشعبية الديمقراطية نظاما داخليا لتنظيم الميليشيا ، ونظاما داخليا اخر لانتخاب مجالس شعبية في المخيمات تكرس سلطة حركة المقاومة ، وتعطيها أبعادا جديدة ، تكون اكثر قدرة على مواجهة التحديات المقبلة مع النظام الاردني . ووافق كافة ممثلي المنظمات على المشاريع المقترحة .

وعلى نفس النسق ايضا ، عرضت القيادة المركزية للميليشيا على القيادة الموحدة برنامجا تفصيليا لمواجهة زيارة سيسكو للاردن .

وعلى نفس النسق أيضا ، اصدرت منظمات المقاومة ، جريدة باسمها جميعا في مخيم البقعة ، يدل على مستوى رفيع من الوعي ، بمدلولات ازمة شباط ودروسها ، وامكانيات العمل الجماهيري المنظم على مواجهة امثال هذه الازمة في المستقبل .

هذه المبادرات من قبل المستويات الادنى في تنظيمات حركة المقاومة ، لم تكن تقابل بالاهتمام الكافي في نطاق القيادات الاولى في المنظمات ، الملتقية في القيادة الموحدة . فموافقة ممثلي التنظيمات على نظام المجالس الشعبية ، لقي من القيادات الاولى معارضة من البعض ، وحيرة من البعض الاخر . وبرنامج مواجهة زيارة سيسكو لم يبحث في موعده المناسب . والعمل الاعلامي الموحد الذي اخرج جريدة مخيم البقعة ، لم يلق التشجيع الذي يمكنه من الاستمرار . وبالاعتماد على مثل هذه الامثلة نقول أن صورة القيادة الموحدة اخذت تبهت منذ ان انتهت الازمة ، بينما كانت الاطر الادنى في التنظيمات الفدائية ، تبادر نحو مواقف اكثر تطلعا الى الامام ، واستعدادا للعمل المشترك .

وهذه الظاهرة ، لا تلغي بتفاؤل فج ، الاستنتاج السطحي الذي يقول بأن المشكلة، كل المشكلة ، امام الوحدة الوطنية ، انما هي في خلافات القيادات فقط ، فالقيادات تجسد بوضوح كامل ، بؤرة المواقف المتناقضة ، التي لا تستطيع الاطر الدنيا أن تعمل بدونها . لانها غير مضطرة لمواجهتها . ولكن هذه الظاهرة تبرز فقط كيف حاولت الاطر الادنى في المنظمات أن تتخطى صيغ الوحدة الوطنية القائمة ، مما يستدعي نظرة مقارنة ، على الكيفية التي واجهت بها القيادات الاولى نفس المهمة .

تجربة اللجنة السباعية

في محاولات تثبيت القيادة الموحدة كخطوة جديدة على طريق الوحدة الوطنية ، برز فورا موضوعان امامها :

الموضوع الاول : ما هو مكان القيادة الموحدة بين المؤسسات الموجودة ؟ هل تصبح جزءا من مؤسسات منظمة التحرير أم كيانا منفصلا عنها ؟ وفي الحالتين ، كيف تتشكل ، وما هي صلاحياتها ؟

والموضوع الثاني : ما هو البرنامج السياسي والعسكري الذي تلتقي عليه ؟

وقد افرزت القيادة الموحدة ما عرف باللجنة السباعية ، واوكلت لها مهمة الاجابة على هذين الموضوعين . وشكلت اللجنة السباعية باختيار افرادي لممثلين عن بعض المنظمات ، لضمان توفر مستوى من الاشخاص قادر على المناقشة المجدية اولا ، وقادر على البت المباشر في الامور ثانيا. وحددت القيادة الموحدة للجنة السباعية مدة اسبوعين لانهاء مهمتها ، ثم جددت مدة الاسبوعين اكثر من مرة ، وفي النهاية أعلنت اللجنة السباعية أنها غير قادرة على انجاز المهمة المطلوبة منها ، واحالت تلك المهمة على القيادة الموحدة من جديد . وطوال هذه المدة، كانت اللجنة السباعية حائرة حول الطريق التي تبدأ بها العمل . ففي البداية طلبت من المنظمات أن تقدم وجهات نظرها مكتوبة . وبعد أن قدمت المنظمات وجهات نظرها دار نقاش حول وثائق منظمة التحرير وضرورة الانطلاق منها كاساس للمناقشة ، وبدأت اللجنة فعلا في مناقشة ميثاق المنظمة . ومرة ثالثة تخلت اللجنة عن هذا الاسلوب ، وأقرت ضرورة صياغة برنامج عمل سياسي ، ودارت مناقشات طويلة ، قبل أن تعلن اللجنة عجزها عن اداء المهمة الموكلة اليها . وعاد الموضوع ليطرح من جديد في القيادة الموحدة .

ان فشل اللجنة السباعية لا يعود الى أن العناصر المشتركة فيها عاجزة عن صياغة برنامج حد ادنى تتفق عليه . ولكن مناقشة البرنامج كانت تجري بعيدا عن مناقشة موضوع « العلاقات » بين المنظمات . وقد ثبت بالتجربة أن موضوع « العلاقات » هو الموضوع الذي يشغل بال المنظمات جميعا . وحين أمكن في النهاية الاتفاق على موضوع العلاقات وشكلها ، تمت صياغة برنامج الحد الادنى الذي أعلن باقل من ساعة واحدة .

هناك بالطبع كثير من المنظمات ترفض الاعتراف بهذه الحقيقة، وتصر على أن بنود برنامج الحد الادنى كانت هي مثار الخلاف الرئيسي الذي أخر اعلان الاتفاق كل هذه المدة . ولكن هذا الانكار مرفوض اعتمادا على واقعتين :

الاولى : محاضر مناقشات القيادة الموحدة نفسها . والتي تثبت أن النقاش كله كان يدور حول صيغة العلاقات .

والثانية : المذكرات التي قدمتها المنظمات الى اللجنة السباعية ، وفيها ستة مذكرات من اصل ثمانية ، لا تتحدث الا عن الشكل التنظيمي للقيادة الموحدة ، ومكانها بين مؤسسات منظمة التحرير ، وصلاحياتها ، وأسلوب عملها .

المناقشات الحاسمة

حين عادت القيادة الموحدة لتناقش من جديد ما فشلت اللجنة السباعية عن تنفيذه يوم ٢٠-٤ ، طرح مندوب الجبهة الشعبية الديمقراطية على القيادة الموحدة ضرورة مناقشة موضوع العلاقات بين المنظمات خروجا من المازق الذي تاهت فيه مناقشات اللجنة السباعية .

وقدم باسم الجبهة الديمقراطية مشروعا للتحالف الوطني « الممكن » يقوم على البنود التالية :

١ – اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية اطارا صالحا للجبهة الوطنية .

٢ – حل المجلس الوطني الفلسطيني القائم .

٣ – اعادة تركيب المجلس الوطني على درجتين :

أ – حجوم كمية متكافئة أو شبه متكافئة بين الفصائل الاساسية .

ب – حجوم متكافئة أو شبه متكافئة بين المنظمات الصغيرة ، بنسبة اقل من الاولى .

٤ – يتم تشكيل اللجنة التنفيذية من المنظمات الاساسية ، وحسب نسب تمثيلها في المجلس الوطني .

٥ – تبقى القيادة الموحدة ، وتجاز من المجلس الوطني كلجنة مركزية ، وتتشكل حسب تشكيل المجلس الوطني ، من ممثلين عن كافة التنظيمات ، وحسب مستويين أيضا .

٦ – تتولى اللجنة التنفيذية صلاحيات المؤتمر في الفترة الواقعة بين دورتي الانعقاد.

وفي هذه الجلسة ، جلسة ٢٠-٤ ، وافقت كافة المنظمات على أن موضوع العلاقات هو فعلا المعضلة الاساسية ، وبدأت على ضوء الاقتراح المقدم من الجبهة الديمقراطية ، بمناقشة تشكيل المجلس الوطني ، وتشكيل القيادة الموحدة ، واستمرت هذه الجلسة حتى ساعة متأخرة من الليل ، وابرزت فعليا مدى اهتمام كافة المنظمات بهذه القضية ، وابرزت اكثر مدى الخلاف والتباين في وجهات النظر . ولم يكن النقاش في هذه الجلسة مشرفا ، ويكفي للتدليل على ذلك أن منظمة مثل « الهيئة العاملة لتحرير فلسطين » كانت تعتبر نفسها أثناء النقاش منظمة كبيرة جدا ، لانها تمثل التيار القومي العربي في المنطقة كلها !!.

ولم تنته هذه المناقشة الى اية نتائج ، وكانت في الواقع بمثابة استكشاف اولي وحقيقي لوجهات نظر الجميع ، أمكن بعده البدء في صياغة الاسلوب الملائم والممكن لقضية العلاقات بين المنظمات .

عقدت القيادة الموحدة جلستها التالية في ٢٦-٤ ، وتابعت في هذه الجلسة النقاش نفسه ، واعلنت بعض المنظمات رفضها لصيغة العلاقات الاولى التي اقترحتها الجبهة الديمقراطية . ولم يخرج النقاش في هذه الجلسة عن اطار مناقشات الجلسة السابقة، باستثناء نقطة واحدة برزت في موقف الجبهة الشعبية ، التي كانت قد تقدمت بسبع نقاط اعتبرتها برنامج عمل مقترح على القيادة الموحدة .

والنقطة المعنية هي دعوة الجبهة الشعبية الى ان يكون التزام المنظمات بقرارات القيادة الموحدة خاضعا لموافقة كل تنظيم على حدة ، وأي تنظيم لا يوافق على قرار متخذ ، من حقه أن يمارس موقفه الخاص من القضية المطروحة .

ومع ان التحالف القائم داخل منظمة التحرير الفلسطينية ، سواء على صعيد اللجنة التنفيذية ، او على صعيد الكفاح المسلح ، يعمل ضمن هذه القاعدة ، الا ان الجبهة الشعبية اصرت على طرح هذا البند من جديد ، ربما لاسباب وأوضاع ، تنظيمية خاصة بها ، تريد من ورائها تبرير دخولها الى منظمة التحرير ، رغم معارضتها الطويلة السابقة .

وقد كان المنطق يفرض ان لا يكون الوقوف عند هذه القضية طويلا ، باعتبارها بديهية من بديهيات اي تحالف . ولكن هذه القضية بالذات اثارت جدلا طويلا ، كان الهدف منه حث الجبهة الشعبية على القبول بمبدأ الالتزام .

وفي محاولة لانهاء النقاش تقدمت الجبهة الشعبية الديمقراطية ، على ضوء رفض مشروعها السابق ، بمشروع جديد اشتمل على النقاط التالية :

١ – اعتبار منظمة التحرير اطار الوحدة الوطنية .

٢ – القضايا المتفق عليها يلتزم بها جماعيا ، والقضايا التي لا يتفق عليها يمارسها كل فصيل ضمن رؤياه الخاصة .

٣ – تشترك جميع الفصائل في المجلس الوطني القادم .

٤ – الفصائل التي لا تشترك في المجلس الوطني لا يحق لها الاشتراك في القيادة الموحدة .

٥ – لا يكون موضوع النسب في المجلس الوطني موضوع نقاش بين المنظمات .

٦ – تشكيل القيادة الموحدة بواقع مندوب عن كل تنظيم . بالاضافة الى اعضاء اللجنة التنفيذية .

وانتهت الجلسة بهذا الاقتراح دون مناقشة والنقطة الجوهرية فيه الموافقة على موقف الجبهة الشعبية بعدم الالتزام الا بما تتم الموافقة الاجماعية عليه ، على أن يستتبع ذلك عدم البحث بقضية نسب التمثيل في المجلس الوطني ، وان لا تكون موضوعا مطروحا للنقاش .

عقدت الجلسة الثالثة لبحث الموضوع في ٢٨-٤ ، واعتبرت امتدادا للجلسة السابقة وأعلنت فيها أكثر من منظمة رفضها لمشروع الجبهة الديمقراطية ، وكان موضوع « الالتزام وعدم الالتزام » هو محور النقاش كله. وانتهت هذه الجلسة في جو شاع فيه احساس بان القيادة الموحدة على وشك الانتهاء .

ولكن اتصالات عديدة جرت اثر ذلك بين المنظمات الرئيسية ، شرحت فيها حيثيات مشروع الجبهة الديمقراطية ، ومهدت هذه الاتصالات لعقد جلسة جديدة للقيادة الموحدة في ٤-٥-١٩٧٠ ، طرح فيها من جديد مشروع الجبهة الديمقراطية الاخير ، ووفق عليه بالاجماع .

وامكن في هذا الاجتماع صياغة نقاط الاتفاق التي أذيعت على الراي العام .

ملاحظات حول مناقشات الجلسه الاخيره

ان الهدف من هذه التفاصيل التي ذكرناها ، ليس التفاصيل بحد ذاتها ، بل ابراز الفكرة التي ذكرناها سابقا ، وهي أن قضية العلاقات كانت محور الاهتمام والاختلاف، وحين أمكن الاتفاق عليها ، صيغ برنامج « الحد الادنى » وتم الاتفاق عليه بسرعة .

وقد برز في مناقشات الجلسة الاخيرة ، خلاف حول موضوعين مترابطين . الموضوع الاول موضوع شعار دولة فلسطين الديمقراطية ، الذي كان مدرجا ضمن بنود البرنامج المقترح قبل اقراره ، ودافعت عنه أربع منظمات هي : فتح ، والطلائع ، والجبهة الديمقراطية ، والجبهة الشعبية – القيادة العامة – ، بينما رفضته المنظمات الاخرى ضمن صيغتين :

– صيغة شوفينية تكرر المواقف التقليدية التي كانت سائدة ، وتختبىء نفسها بالتمسك بقضية ليست مطروحة اصلا للنقاش ، وهي قضية عروبة فلسطين أو لا عروبتها . ومثلت هذا الاتجاه منظمة فلسطين العربية ، والهيئة العاملة لتحرير فلسطين .

– وصيغة توفيقية ، تختبىء وراء الكلمات الغامضة مثل الدعوة لمجتمع ديمقراطي ، ومثلت هذا الاتجاه الجبهة الشعبية وجبهة النضال وجبهة التحرير العربية .

وقد كان النقاش الذي دار حول هذا الموضوع ، وراء الصيغة العامة التي ظهرت في بيان الاتفاق والقائلة « ان هدف النضال الفلسطيني هو تحرير فلسطين كاملة ، ضمن مجتمع يتعايش فيه جميع المواطنين بحقوق متساوية ضمن امال الامة العربية بالوحدة والتقدم » .

اما الموضوع الثاني الذي برز حوله خلاف واضح ، فهو نظرة حركة المقاومة وفهمها للمجتمع الاسرائيلي .

وهنا برزت المنظمات السابقة نفسها ، لتتحدث قائلة بأن اليهود المقيمين في اسرائيل هم جميعا صهيونيون ، ويجب النظر اليهم من هذه الزاوية فقط . بينما كانت المنظمات الاربع التي ذكرنا (فتح ، الطلائع ، الديمقراطية ، القيادة العامة) تعتبر هذا الموقف – رغم تفاوتها في فهم المسالة – موقفا غير موضوعي ، ويعبر عن عقلية شوفينية . واكدت هذه المنظمات في نقاشها على اهمية المعنى الكامن وراء بروز فرق يسارية صغيرة في اسرائيل معادية لوجودها كدولة ، وان هذه الفرق اليسارية الصغيرة يمكن أن تتعزز وتنمو مع نمو الافق التقدمي لحركة المقاومة الفلسطينية .

وقد كان هذا النقاش ايضا وراء الصيغة التي ظهرت في البيان حول الموضوع والقائلة « ان اسرائيل بحكم طبيعة تكوينها تمثل مجتمعا منغلقا .... لا يمكن ان تحدث القوى التقدمية المحدودة داخلها اي تغيير جذري .. »

وهكذا نرى أن التعديلات التي جرت على البرنامج المقترح تعديلات تمثل خطوة الى الوراء ، لعبت فيها بشكل خاص ، الجبهة الشعبية ، والهيئة العاملة ، وفلسطين العربية، وجبهة النضال ، دورا يمينيا واضحا.

نحو رؤيا واضحة

على ضوء هذا الاستعراض للوقائع يمكن الانتقال الى تقييم الخطوة الوحدوية التي تمت بعيدا عن الضجة الاعلامية التي قوبلت بها ، والتي ارادت أن تشيع جوا من الطمانينة الخادعة بان الوحدة الوطنية الكاملة قد تحققت فعلا .

ان هذه الخطوة تمثل ، كما عبر عن ذلك اكثر من فصيل فدائي رئيسي ، ثلاثة امور أولية :

١ – انها تخلق مناخ عمل مشترك بين كافة المنظمات ، وتمهد لحوار شامل لا بد ان يكون مفيدا في النهاية ، مهما تناقضت المواقف بداخله ، لانه سيتم بعيدا عن اجواء العداء، وبعيدا عن حساسيات اثبات الذات التي لا بد أن تبرز حين يصر فريق او اكثر على العيش خارج نطاق العمل المشترك .

٢ – ان هذه الخطوة ، التي تشكل في حد ذاتها انتقالا الى الامام ، توفر ظروفا افضل ، لتحقيق خطوات وحدوية اخرى في المستقبل تكون أكثر وضوحا وتماسكا .

٣ – والنقطة الاهم ان هذه الخطوة الوحدوية تنهي الظاهرة الانقسامية التي مثلتها بشكل خاص الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، هذه الظاهرة الانقسامية التي لم يكن لها اي مبرر موضوعي . وقد جاء توقيع الجبهة الشعبية على بيان الاتفاق ليكون بمثابة اعتراف رسمي منها ، بعدم موضوعية موقفها السابق .

فهي قد شنت اكثر من مرة هجوما عنيفا على يمينية منظمة التحرير ، وها هي تقبل الاعتراف بها كاطار صالح للوحدة الوطنية . وقبلت الجبهة الشعبية الدخول في هذا الاطار مع انه لم يطرأ عليه موضوعيا اي تغير جذري ، من زاوية الوضوح في الرؤيا أو في المواقف الفكرية والسياسية . وعلى العكس من ذلك فان التحفظات التي اثارتها على بعض نقاط البيان ، مثلت كما أوضحنا خطوة للوراء .

وبعد ان كانت الجبهة الشعبية تطرح كمبرر لعدم دخولها في المجلس الوطني الفلسطيني ، عدم توفر برنامج شامل للعمل السياسي والعسكري ، وافقت أن تدخل الى المجلس الوطني اعتمادا على برنامج عام قابل للتفسيرات الفضفاضة .

وهذا الرضوخ لمنطق العمل المشترك من قبل الجبهة الشعبية ، يكرس من جديد الفكرة التي نادت بها الفصائل اليسارية في حركة المقاومة ، والتي كانت تصر على أن تطوير حركة المقاومة ، لا يتم الا بعمل من الداخل ، وأن الصيغ الوحدوية تنبع من امكانيات الواقع ، وليس من التصورات المثالية ، حتى ولو كانت هذه التصورات اكثر صوابا .

هذه النقاط الثلاث تشكل الاطار الموضوعي لتقييم الخطوة الجديدة على طريق الوحدة الوطنية الفلسطينية ، وهي بدون شك خطوة نحو الامام ، ولكن أي عملية لتضخيمها ، تنطوي على أخطار كثيرة ، ومن شان عمليات التضخيم المتفائلة في العادة ، أن تحجب الرؤيا الواضحة عن الانظار ، وأن تحجب بالتالي امكانيات رؤية نقاط الضعف ، وامكانية تخطيها في الوقت المناسب .

المهام « الابعد »

ان وضع قضية الخطوة الوحدوية التي تمت ضمن النطاق الذي ذكرناه ، ورفض عملية التضخيم التي مارستها الصحافة العربية تجاهها ، لا بد أن يقود الى تحديد المهام « الابعد » المطلوبة من العمل الفدائي الفلسطيني ، على طريق الوحدة الوطنية الحقيقية والكاملة .

وهذه المهام « الابعد » يمكن ادراجها ضمن مسالتين :

□□ **المسألة الاولى :** النضال الدؤوب من داخل صفوف حركة المقاومة لدفع كافة فصائل العمل الفدائي نحو الوقوف بصورة جدية امام نمط علاقتها مع الجماهير الفلسطينية والعربية .

فحركة المقاومة الفلسطينية ، وخاصة في الاردن ، وصلت الى مرحلة لم يكن من الممكن معها ، الاكتفاء بمستوى العلاقة القائمة حاليا مع الجماهير . فقد تمخض العمل الفدائي في الاردن عن بروز حركة المقاومة كسلطة ثانية ، عمادها حتى الان ، المنظمات الفدائية كقوة مسلحة ، وتشعر حركة المقاومة يوما بعد يوم ، بضرورة المحافظة على مظهر السلطة الثانية وتقويتها . ولكن هذه العملية لا تتم بمزيد من قطع السلاح التي توضع في ايدي المقاتلين . اذ لا بد في النهاية، من استنباط اطر تنظيمية تعطي لسلطة حركة المقاومة في اوساط الجماهير مضمونها العملي . وتحقيق هذه الاطر التنظيمية

البقية على الصفحة — ١٤ —

حول الخلاف بين وزير الصحة وصندوق الضمان الاجتماعي

خطة لنسف مشروع الضمان الصحي وراء معارضة استيراد الأدوية مباشرة

بين وزير الصحة حبيب مطران ومدير صندوق الضمان الاجتماعي رضا وحيد خلاف حاد تخللته اتهامات متبادلة حول اعتزام صندوق الضمان اجراء مناقصة عالمية لشراء الادوية اللازمة لتنفيذ الضمان الصحي الذي تحدد موعد تطبيقه في أول شباط ١٩٧١ .

رضا وحيد



حبيب مطران

وقد نقل وزير الصحة هذا الخلاف الى مؤتمر صحفي عقده في أوائل الاسبوع الماضي تلا خلاله نص مذكرة وجهها الى مديرية صندوق الضمان الاجتماعي تتضمن معارضة وزارة الصحة لاستيراد الادوية مباشرة من قبل ادارة الصندوق بالاضافة الى تهديده بمنع دخول الادوية التي يستوردها الصندوق اذا عقدت صفقات شرائها بمعزل عن وزارة الصحة .

وكان مجلس الوزراء قد اتخذ قرارا في أواخر شباط الفائت يقضي بتكليف ادارة صندوق الضمان الاجتماعي بالاعلان عن مناقصة عالمية لشراء الادوية اللازمة من اجل تنفيذ الضمان الصحي . وقامت على اثر اعلان هذا القرار ضجة كبرى في أوساط مستوردي الادوية وأصحاب المستودعات ضد السماح للصندوق بشراء الادوية مباشرة بحجة أن ذلك يوقع بهذه الاوساط خسائر كبرى . واتخذت حملة المعارضة طابعا عنيفا اتسمت بجهود ومخططات قرر أصحاب المستودعات اتخاذها لمعارضة تنفيذ المشروع . كما علم أن هؤلاء تنادوا الى تخصيص مبالغ ضخمة من المال من اجل مقاومة تنفيذ قرار استيراد الادوية مباشرة من قبل ادارة صندوق الضمان الاجتماعي . كما قاموا بعدة خطوات اخرى منها الاتصال بالوزراء ، ولا سيما اصحاب « العلاقة » منهم ، من أجل « اقناعهم » بالتراجع عن القرار ، بالاضافة الى تنظيم حملة اعلامية ماجورة ضد قرار استيراد الادوية ولتبيان « الاضرار » التي ينطوي عليها ولا سيما بالنسبة للعاملين في مؤسسات استيراد الادوية ومستودعاتها .

ويبدو أن وزير الصحة « اقتنع » بسرعة بصحة موقف مستوردي الادوية بالنظر لقوة « وسائل الاقناع » التي دافعوا بها عن وجهة نظرهم ، فبادر الى خوض المعركة بكل ما يملك من امكانيات لمنع ادارة صندوق الضمان الاجتماعي من استيراد الادوية ، او على الاقل لاشراك وزارة الصحة بعقد صفقات الشراء .

والجدير بالذكر أن ثمن الادوية الذي ينوي صندوق الضمان استيرادها يبلغ حوالي ١٥ مليون ليرة ، وقد درجت العادة بالنسبة لمثل هذا الصفقات الضخمة ان يستفيد ، من خلال « حواشيها » ، أكبر عدد من أصحاب العلاقة والمنتفعين هنا وهناك ..

ويقول وزير الصحة أن هذا المبلغ مهدد بالضياع بحجة أن صندوق الضمان لم يتعاقد بعد مع الاطباء اللازمين لتنفيذه ولان المستشفيات لا تستوعب المستفيدين من فرع الضمان الصحي البالغ عددهم حوالي ٦٠٠ الف نسمة يشملون العمال والمستخدمين وأفراد عائلاتهم .

والطريف أن وزير الصحة في جهوده من أجل اجهاض قرار شراء الادوية مباشرة من المصانع العالمية لجأ الى مختلف الحجج والمبررات بغية كسب التاييد لموقفه ، ومن ذلك قوله أن فئات كادحة واسعة من الشعب لا يشملها نظام الضمان الصحي منهم العمال الزراعيون .. كما أشار الى استبعاد مسالة شراء الادوية من الاتحاد السوفياتي حيث تقل اسعارها عن الاسعار في الدول الغربية ... ويبدو أن الوزير المعروف بمواقفه اليمينية ودفاعه عن نظام الاقطاع السياسي ومصالح الطبقة الحاكمة وعدائه للافكار الاشتراكية فضلا عن الشيوعية ، مستعد لمختلف ضروب المناورة في سبيل احباط قرار استيراد الادوية مباشرة من البلدان المنتجة اقتناعا منه بـ « عدالة » موقف مستوردي الادوية وأصحاب المستودعات الذين يجنون الارباح الطائلة عن طريق الاتجار بدواء الشعب ، بالاضافة الى حرصه على مصالح الخزينة ..

ومن الضروري التوضيح في هذه المناسبة أن قرار تكليف ادارة صندوق الضمان باستيراد الادوية مباشرة لا يعني أن هذه الخطوة هي مثالية تماما وتستجيب بشكل كامل لمصلحة الجماهير الشعبية ولا سيما المستفيدين من تقديمات صندوق الضمان الصحي .. ذلك أن امكانية تنفيذ هذه الخطوة بشكل صحيح تبدو غير متوافرة في ظل النظام الاجتماعي الراهن الذي يحكم مواقف وتصرفات جميع قطاعاته على الرغم من بعض أشكال التناقضات غير الاساسية التي تبرز فيما بين فصائله ومؤسساته . ولن يعدم الذين اعتادوا الاستغلال والمتاجرة بالمصلحة العامة وسيلة لتحقيق بعض الفوائد الخاصة من خلال عقد أية صفقة أو تنفيذ أي مشروع من أي نوع كان .. ولكن مع ذلك تبقى خطوة شراء الادوية مباشرة من بلدان المنشأ أسلم بكثير من ترك هذه القضية في ايدي حفنة من المحتكرين الذين يتحكمون في فرض اسعار مرتفعة ويجنون من جراء ذلك الارباح الفاحشة .

ان المبررات التي قدمها وزير الصحة لدعم موقفه والخطوات التي هدد باتخاذها لمنع الاستيراد المباشر للادوية من قبل صندوق الضمان الصحي تلقي بحد ذاتها اضواء على اشكال المقاومة التي لا تزال بعض دوائر النظام وفصائله المختلفة تخوضها من أجل اجهاض مشروع الضمان الصحي الذي تأجل تنفيذه عدة مرات حتى الان ، مع انه كان من المقرر وضعه موضع التنفيذ قبل عدة سنوات . وقد سبق للطبقة الرأسمالية الحاكمة بالتحالف مع الاقطاع السياسي والزعامات التقليدية والطائفية ، أن لجأت الى مختلف الوسائل وأشكال المقاومة لعرقلة تنفيذ الفروع الاولى من نظام الضمان الاجتماعي وهي فروع التعويضات العائلية وتعويضات نهاية الخدمة .

ومن حق المواطنين أن يتساءلوا في هذا المجال عن الاسباب التي حملت وزير الصحة الذي يبرر موقفه بابداء الحرص على أموال الخزينة ، على الموافقة على المرسوم الذي صدر في أوائل نيسان الماضي والقاضي بشراء الدولة مستشفى الدكتور زكريا في محلة الرملة البيضاء بمبلغ يزيد على الخمسة ملايين ليرة في حين أن الخبراء يجمعون على القول بأن أي تخمين لثمن هذا المستشفى ، مهما كان متساهلا ، لا يمكن أن يتعدى الثلاثة ملايين ليرة ..

فكيف قبل الوزير بهدر مبلغ يزيد عن المليوني ليرة ثمنا لهذا المستشفى وما هي الظروف والوقائع التي أحاطت بهذه العملية ؟ وهل أن تلك الظروف والملابسات التي أملت عليه موقفه بقضية شراء مستشفى زكريا هي نفسها التي تكمن وراء معارضته السماح لصندوق الضمان الاجتماعي باستيراد الادوية ؟ ثم هل أن وراء جملة هذه المواقف خطة ترمي الى عرقلة تنفيذ مشروع الضمان الصحي في موعده المقرر في أول شباط القادم ارضاء لموقف كبار اصحاب الرساميل ومالكي المؤسسات الاقتصادية المختلفة الذين يتهربون من دفع اشتراكاتهم التي نص عليها القانون لصندوق الضمان الصحي ؟.

أسئلة كثيرة تتردد على الالسنة وسط سيل من المعلومات المختلفة يستطيع الانسان أن يجد بنفسه الاجوبة عليها على ضوء تحليله الموضوعي لمواقف الحكام والمسؤولين وادراكه الواعي لطبيعة النظام واخلاقيته .

شركات الترابة تتهرب من دفع الضرائب بينما تربح عشرات الملايين بجهود عمالها

تتمتع الشركات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى في لبنان بمعاملة خاصة من جانب الدولة في جميع المجالات ولا سيما على صعيد استيفاء الضرائب والرسوم . وبفضل سياسة الدولة الضرائبية القاضية بتحميل عبء الضرائب الرئيسي لجماهير الشعب الكادحة التي تؤلف غالبية السكان ، بشكل ضرائب غير مباشرة ، تبقى المؤسسات الصناعية والتجارية الكبرى في وضع يمكنها من التهرب حتى من دفع المعدلات المنخفضة لضريبة الدخل وسواها من الرسوم ..

وليس بدون مغزى أن مجمل ضريبة الدخل التي تجبى سنويا في لبنان من سائر القطاعات المنتجة لا تتجاوز الـ ٦٢ مليونا ياتي القسم الاكبر منها من الرسوم على مداخيل العمال والمستخدمين وصغار أصحاب الحرف والمهن الحرة ، بينما لا تدفع الشركات والمؤسسات الكبرى التي تجني أرباحا تقدر بملايين الليرات سنويا ، سوى مبالغ هزيلة ، وذلك على اساس كشوفات الحسابات المزورة التي تتقدم بها الى وزارة المالية .

وفي الاسبوع الماضي هاجم مسؤول في « شركة الترابة الوطنية » في شكا وزارة المالية لانها – كما يقول – تطالب الشركة بضرائب متأخرة متراكمة عليها منذ اكثر من ٦ سنوات وتبلغ قيمتها حوالي ٤ ملايين ليرة .

وقد ذكر هذا المسؤول في شركة الترابة أن وزارة المال عمدت اخيرا ، ازاء استمرار تهرب الشركة من دفع الرسوم المترتبة عليها ، الى ختم بعض مستودعات الشركة بالشمع الاحمر ومنع تصريف منتجاتها ..

وفي ذات الوقت كشف هذا المسؤول في شركة الترابة مسألة هامة اخرى تلقي الاضواء على تهاون دوائر وزارة المالية المتعمد في استيفاء الضرائب والرسوم المترتبة على اصحا بالمؤسسات الكبرى . فقد قال أن ثمة مصانع ومؤسسات عديدة في منطقة طرابلس والشمال لم تتخذ بحقها وزارة المالية اية اجراءات على الرغم من تراكم الضرائب والرسوم المترتبة عليها منذ عدة سنوات .

وهو بهذا الاتهام يغمز من قناة رئيس الحكومة ووزير المال السيد رشيد كرامي مشيرا الى انه يراعي مصالح اصحاب المشاريع والرساميل في منطقته الانتخابية على حساب مصلحة خزانة الدولة الفارغة ..

والجدير بالذكر أنها ليست المرة الاولى التي تقوم فيها مثل هذه المشكلة بين وزارة المالية وشركة الترابة الوطنية . فقبل عدة سنوات ، وعلى وجه التحديد في عام ١٩٦٤،

● بقلم : حسن فخر ●

كان للحكومة في ذمة الشركة ضرائب متراكمة عن عدة سنوات يبلغ مجموعها زهاء ٥ ملايين ليرة . وقامت بين الفريقين انئذ ضجة مثل التي تقوم اليوم ، ولكن الامر انتهى بتسوية عقدتها الشركة مع وزارة المالية ادت الى اعفائها من اكثر من نصف المبلغ المستحق عليها .

واليوم تريد شركة الترابة تكرار ما حدث قبل عدة سنوات ، وقد احتاطت للامر برفع دعوى على الدولة لدى مجلس الوزراء تطالب فيها بتخفيض المبالغ المستحقة بحجة أن معدلات الضريبة المفروضة مرتفعة . وبالطبع ستنتهي الضجة هذه المرة – كما في كل مرة – الى تسوية تحرم الخزينة من عدة ملايين من الليرات التي تذهب الى جيوب اصحاب الشركة والمساهمين فيها .

والجدير بالذكر أنه في الوقت الذي تتهرب فيه الشركة من دفع الضرائب المستحقة عليها، تعمد الى استغلال طاقة العمال وجهدهم من اجل زيادة الانتاج . وقد استطاعت أن تفعل ذلك عن طريق ترويض بعض قادة النقابة ووضعهم في خدمتها .

ففي مناسبة عيد أول ايار ، قبل اسبوعين، أقامت نقابة عمال شركة الترابة احتفالا في مقر الشركة دعت اليه ممثلي الادارة . وكم كان الامر طريفا أن الاحتفال ، المفترض أن يكون تكريما لذكرى أول أيار وللدفاع عن حقوق ومطالب العمال ، ولتحية نضالاتهم ، تحول الى مهرجان كال رؤساء النقابة خلاله المديح لمجلس ادارة الشركة والمسؤولين فيها وأشادوا « بالجهد الذي تبذله من أجل رفع مستوى العمال وتحسين أوضاعهم » . ثم تكلم مدير عام الشركة فاثنى على مواقف قادة النقابة وأشاد بـ « التعاون والانفتاح » اللذين يبدونهما ، ولم ينس ، بالطبع ، أن يبدي حرصه على « تحقيق العدالة الاجتماعية الحقيقية ... للعمال » .

واعترف مدير الشركة في خطابه بان الارباح الصافية للمساهمين بلغت في العام الماضي ١٨٫٣٦٠٫٠٠٠ ليرة . كما اعترف بان العمال حققوا زيادة في الانتاج بلغت ١٠٠ الف طن خلال السنة الماضية على الرغم من انخفاض عددهم – عن طريق التسريح طبعا – بنسبة ١٥ بالمائة !.

وانتهى « مهرجان أول أيار » بتقديم ساعات يدوية لعمال الشركة القدامى « مكافاة » لهم على جهودهم التي ادت الى زيادة الانتاج بما تزيد قيمته على الخمسة ملايين ليرة !.

ان مثل هذه الوقائع التي ظهرت بوضوح بمناسبة احتفال عمال معمل الترابة في ذكرى اول ايار ، تطرح بشكل ملح قضية اساسية امام جماهير الطبقة العاملة في مختلف النقابات حول ضرورة العمل من أجل ايصال مناضلين عماليين حقيقيين الى قيادة النقابات يتحلون بالوعي الطبقي والاخلاق العمالية النقابية التي تجعلهم محصنين ضد جميع محاولات الاغراء والضغوط واساليب الترويض التي يلجأ اليها أرباب العمل من أجل احتواء القادة النقابيين وتحويلهم الى ادوات لخدمة مصالح المؤسسات والشركات الصناعية والتجارية وسواها ، ومن أجل اجهاض نضالات جماهير العمال المطلبية والوطنية .

الحكومة تقرر تمديد قانون الايجارات ارضاء لمصالح أصحاب الأملاك

بعد أكثر من أربعة أشهر من انتهاء مفعول قانون الايجارات قررت الحكومة بشكل مبدئي تمديده سنة اخرى . وذكرت مصادر مطلعة أنها الان بصدد اعداد مشروع قانون بهذا الخصوص لاحالته الى مجلس النواب .

وكانت لجنة حكومية قد أعدت قبل شهرين تقريبا مشروع قانون جديد للايجارات جاء في مصلحة اصحاب الاملاك الامر الذي اثار ، فور نشر محتوياته ، حملة استنكار واسعة في أوساط المستأجرين ولا سيما بين العمال والمستخدمين وجميع ذوي الدخل المحدود .

ومما يذكر أن من بين الشروط التي عادت الاتحادات العمالية على اساسها عن تنفيذ قرارها بالاضراب العام قبل شهرين تقريبا تعهدا قطعته الدولة بوضع قانون جديد للايجارات « ينصف » المستأجرين من العمال والمستخدمين . ولكن ، كما درجت العادة ، نفذت الدولة وعدها معكوسا اذ جاء المشروع الذي اعدته في مصلحة اصحاب الاملاك ، وقد سبق لـ « الحرية » أن عالجت هذا الموضوع في حينه .

وتقول أوساط الحكومة أن قرار تجميد البحث في مشروع القانون الجديد والاتجاه لتمديد القانون السابق سنة جديدة املته رغبة الدولة في تلافي قيام معارضة شعبية واسعة ضد المشروع خصوصا بعد اعلان الاتحادات النقابية عزمها على اعلان الاضراب العام اذا ما أصرت الدولة على احالة مشروعها الى مجلس النواب لتصديقه.

ولكن هذا القرار جاء في الواقع خدمة لاصحاب الاملاك الذين يستفيدون الى حد بعيد من نصوص القانون السابق ، بينما يطالب العمال والمستخدمون وجميع ذوي الدخل المحدود بقانون ينصفهم ويؤدي الى تخفيض الايجارات الجديدة المعقودة على اساس بدلات فاحشة .

وكان مصدر نقابي قد أعلن أن الاتحادات العمالية تعكف على وضع مشروع قانون جديد للايجارات ياخذ بعين الاعتبار مطالبها . وذكر أن هذا المشروع يقضي بتخفيض الايجارات الجديدة بنسبة ٢٥ بالمائة ، وعدم زيادة الايجارات القديمة ، والغاء المواصفات الحالية للبناء المفخم ، والغاء مبدا التخمين الذي نص عليه مشروع الحكومة بالنظر لما ينطوي عليه تطبيقه من تعقيدات واشكالات يطول البت بها ، بالاضافة الى أن الاخذ بهذا المبدأ سياتي في الغالب في صالح اصحاب الاملاك بالنظر لما يتمتعون به من نفوذ وقدرة على الملاحقة ..

وهكذا عادت قضية الايجارات الى نقطة الصفر التي بدأت بها الاتحادات النقابية مطالبتها بسن قانون جديد ياخذ بعين الاعتبار ظروف العمال والفئات الشعبية ذات الدخل المحدود . وعلى ذلك فان قرار الحكومة بتمديد القانون السابق انما يعني استمرار الحيف النازل باكثرية المستأجرين .

ومطلب اصدار قانون جديد ينصف هذه الفئات هو اليوم أكثر الحاحا من السابق بالنظر لتفاقم الازمة الاقتصادية وارتفاع تكاليف المعيشة.

فلاحو عكار يشرحون قضيتهم :

الاقطاع في عصر القنانة والقرون الوسطى

تعتبر منطقة عكار من أكثر المناطق اللبنانية تخلفا ، ويبرز هذا التخلف واضحا من خلال التفاوت الحاد في الوضع الاجتماعي لكل من طبقة الفلاحين وطبقة الاقطاع حيث يمارس هذا الاقطاع ابشع انواع الاستغلال التي مارسها سابقا اقطاعيو القرن السابع عشر على الفلاحين ، ليس هذا فقط بل أن بعض مظاهر عصر القنانة ما تزال قائمة في بعض القرى حتى الان .

لا يكفي بان ملكية الاقطاع لهذه الارض غير شرعية من حيث الاساس تبعا للظروف الصعبة التي مرت بها عامة الشعب من الكادحين على عهد الاستعمار التركي ، او ما رافقها من قهر وتسلط واستغلال وما تبع هذا العهد من تثبيت الملكية للاقطاع على يد الاستعمار المغربي ، لا يكفي ذلك بل أن الفلاحين الذين ما زالوا يعملون ويكدحون في هذه الارض منذ عشرات السنين كما كان اباؤهم واجدادهم سابقا مهددون في كل وقت بلقمة العيش بحيث ان المخرج الوحيد الذي يؤمن للفلاح لقمة عيشه المغمسة بدماء ابنائه وعرقهم حتى الاطفال منهم هو ولاؤه التام وخضوعه المطلق لما تمليه عليه سطوة الاقطاعي وارادته ..

ولكي نحدد ابعاد القهر الطبقي الذي يمارسه اقطاعي عكار يكفي أن نلقي ضوءا على علاقات الانتاج القائمة هناك والتي تتمثل بما يلي : ١ – العمال الزراعيون ، ٢ – فلاحون بالضمان ، ٣ – فلاحون بالحصة .

وتجدر الاشارة هنا الى أن الاكثرية الساحقة من الفلاحين وخاصة في سهل عكار لا يملكون أي قطعة من الارض اطلاقا واذا شاء احد الفلاحين أن يشتري قطعة ما فانه لا يستطيع ذلك ، لان مجرد حدوثه يعني بطبيعة الحال خروج الفلاح على سلطة الاقطاعي من خلال ارتباطه بأرضه ، ويكون بالتالي قد قطع علاقته مع الاقطاعي بشكل عام مع ما تمثله هذه العلاقات من استغلال واضطهاد واذلال . ولذلك فان خطة الاقطاع ، حاليا ، هي عدم تمكين الفلاح من شراء الارض بجميع الاساليب والطرق خوفا من أن تفلت زمام الامور من يده، وحرصا على ابقاء الفلاح ضمن اطار العلاقات المطروحة بغية تأمين استغلال جهده .

أما فيما يختص بالعمال الزراعيين فان أول ما يلفت النظر : البطالة المتفشية بنسبة مرتفعة بين صفوف هؤلاء العمّال ، اذ أن المدة الزمنية التي يعملون خلالها اثناء السنة ، تتراوح بين أربعة أشهر – كحد اقصى – ويتقاضى العامل الزراعي اجرا يوميا قدره خمس ليرات لبنانية ، لقاء ثماني ساعات عمل، هذا بالنسبة للذكور ، اما بالنسبة للاناث فان الاجر يختلف فهو لا يتعدى الليرتين ونصفيوميا .. ان هذا التدني للاجر والبطالة الموسمية الدائمة ستترك العمال الزراعيين في وضع متخلف جدا لا يقوى على سد حاجته من غذاء وكساء ودواء ، علما بانه في بعض الحالات لا يستطيع أن يرفض العمل على هذا الاساس لخوفه من انتقام الاقطاعي كضربه او قتله اذا دعت الضرورة ، او اكراهه على ترك منزله حتى ولو كان ذلك في أحلك الظروف .. أما بالنسبة للفلاحين بالضمان فهناك حالتان :

أ – ضمان هكتار الارض المروي بـ ٧٠٠ ليرة لبنانية .

– ضمان هكتار الارض البعلي بـ ٣٠٠ ليرة لبنانية .

وفي كلتا الحالتين فان جملة التكاليف بدون استثناء هي على عاتق الفلاح ، كما أنه على الفلاح وحده ايضا أن يتحمل نتائج ما يمكن أن تسببه عوامل الطبيعة من اضرار للموسم – وهذا ما يحصل عدة مرات – ولو ادى ذلك الى خسارته ... ان ضمان الهكتار الواحد – سواء اكان مرويا أم بعليا – بالقيمة المحددة هذه قد دفعت بكثير من الفلاحين في اكثر القرى الى الافلاس والوقوع تحت عبء الديون الباهظة ، وكذلك الى الرضوخ بالنتيجة الى تسلط الاقطاع عليهم .

أما فيما يتعلق بالحصة فان نسبة توزيع الانتاج تتحدد كما يلي :

٥٠ بالمائة للاقطاعي و ٥٠ بالمائة للفلاح ثم بعد ذلك ياخذ الاقطاعي – نقدا – عشر ما يبقى للفلاح اخيرا . فتكون نسبة التوزيع حوالي ٥٥ بالمائة للاقطاعي و ٤٥ بالمائة للفلاح هذا عدا عن أن تكاليف الانتاج بمجملها تقع على عاتق الفلاح بدءا من حراثة الارض وانتهاء بجني المحصول باستثناء السماد حيث تدفع التكاليف مناصفة ، ولو قمنا بعملية احصائية تقريبية لوجدنا بأن النسبة الحقيقية للتوزيع:

٨٥ بالمائة للاقطاعي و ١٥ بالمائة للفلاح . الاقطاعي يقدم الارض فقط والفلاح يتحمل كافة الاعباء الاخرى .

ليس هذا فقط ، بل أن هناك اشياء اخرى تكشف عن مدى الظلم اللاحق باهالي عكار من قبل الاقطاع ، وتعود هذه الاشياء في حقيقتها الى عهد القنانة وتتمثل بظاهرات متعددة ، اهمها :

١ – العمل سخرة بارض الاقطاع .

٢ – فرض الاتوات المتعددة كالبيض واللبن والدجاج والطيور والصواني المصنوعة من القش وغيرها .

٣ – يفرض على نساء القرية خدمة « الست في البيت » .

٤ – تقبيل اياديه في كل مرة يدخل فيها القرية .

كذلك مارس الاقطاعي دور « القرد بين البطتين » للفصل في مشاكل الفلاحين، ويحرض بعضهم على البعض الاخر لاقتناص اموالهم باستمرار !.

وقد مارس الاقطاع لسنوات قليلة خلت أبشع أنواع الاستغلال والاضطهاد حيث كان يلقي أي فلاح يخالفه في أمر ، يلقيه في أرض مسماة « الفراق » ، وهي أرض متحركة اذا سقط فيها الانسان لا يستطيع أن يتخلص منها ، بل يغرق فيها ، كما أنه لا يتورع عن اغتيال من يريد . وهناك حادثة حصلت قرابة شهر اب ١٩٦٩ ، ومفادها أن مالك العلي قد اوعز الى مرعب محمد ديب المرعبي باغتيال ابن فلاح واسمه محمود مفلح ، بحجة انه – كما يدعي الاقطاعي – كان وراء توزيع بيان ضد ال العلي ، وقد تم اغتياله على مرأى من الناس في محلة التبانة في طرابلس قرب مستشفى نشابة ...

موقف الدولة ودورها في هذا المجال

ان من يلقي نظرة فاحصة على الموضع في عكار يجد ، وبشكل واضح ، اهمال الدولة ، بمختلف عهودها لهذه المنطقة في جميع المجالات ، ومما يؤكد ذلك :

١ – قلة المدارس وندرتها وخاصة في سهل عكار حيث أن نسبة الاميين بين الاهالي تتجاوز الـ ٧٠ بالمائة من مجموع السكان وان عدد الاولاد الذين هم بحاجة الى المدارس يبلغ تعدادهم حوالي ٣٠ ألف في السهل والجبل .

البقية على الصفحة – ١٤ –



٣ مواضيع هامة في الشرارة

الجريدة المركزية للجبهة الشعبية الديمقراطية

١ ازدواجية السلطة والمجالس الشعبية

عاش وطننا خلال الشهور الماضية أحداثا ضخمة ومتلاحقة، بحيث كانت معظم القوى التقدمية والوطنية مطالبة باعادة النظر في الكثير من شعاراتها السياسية وأشكال عملها ونضالها بين الجماهير. كما أن هذه الاحداث قد خلقت نموا واسعا في تجربة الجماهير وخبرتها النضالية وفي استعدادها للسير بحزم نحو تثبيت سلطتها الوطنية ودعم مكاسبها وانتصاراتها.

لقد كانت الشهور الماضية منذ انتفاضة ٢/١٠ مليئة بالوان متعددة ويومية من الصراعات الدائمة والمتصاعدة بين قوى الجماهير المسلحة ومعها حركة المقاومة وبين الرجعية التي تتشبث كالفريق بآخر مابقي لها من سلطة ونفوذ، وسيطرة على مقدرات البلد وتوجيه دوره السياسي بما يحفظ مصالحها.

إن كل جماهيرنا تذكر تماماً ان هذا الصراع قد انفجر ثلاثة مرات بشكل سافر ومباشر بين السلطة الشعبية والآخذة في النمو والصعود وبين السلطة الرجعية الآخذة في التفسخ والانهيار. ففي ٦٨/١١/٤، وفي ٢/١٠ ثم في ٤/١٤، حيث تم الغاء زيارة ممثل الامبريالية الاميركية. إلا أن هذه الانفجارات نتجت عن تراكم الصراعات اليومية المتلاحقة ونمو دور سلطة المقاومة والجماهير مع بدء تفسخ وتحلل الاجهزة الرجعية والمعادية وفقدانها لهيبتها ونفوذها وقدرتها على الاستمرار في القيام بدور قمعي فعال ضد جماهير الشعب وقواه الوطنية.

إزدواجية السلطة

إن ظاهرة نشوء ونمو السلطة الشعبية الى جانب السلطة الحاكمة تعود الى الفترة التي دخلت فيها حركة المقاومة الى حياة الجماهير في الاردن بعد حزيران، لتمثل رداً على انهزامية وانهيار القوى الرجعية والمتخاذلة، ولتساهم في تسليح وتنظيم قطاعات واسعة من جماهير الشعب وتحريرها من السيطرة السياسية والقمعية للسلطة الرجعية.

ومع نمو دور المقاومة الوطني في الدفاع عن ارض الوطن وتوجيه ضربات واسعة للمعتدين الاسرائيليين كان دور الرجعية العميل للامبريالية والمتواطىء مع العدو ينكشف اكثر فاكثر امام جماهير الشعب وخاصة امام قواعد السلطة من الجنود ورجال البوليس الذين اخذت حركة المقاومة تكسب اعداداً كبيرة منهم الى صفوفها مما احدث المزيد من الارتباك والاهتزاز بين صفوف الرجعية وافقدها الثقة بقواعدها التي تستند اليها.

ومع ظهور كل أزمة سياسية في المنطقة كالبدء في البحث عن تسوية سياسية و « حل سلمي » او مع نمو دور المقاومة والسلطة الشعبية المستقلة كانت سلطة الرجعية تتحرك بجنون من اجل المحافظة على بقائها وسيطرتها السياسية والمادية على جماهير الشعب. لقد ساهمت المقاومة في الاطاحة بالقوانين والانظمة التي كانت تستعملها السلطة طوال سنوات عديدة ماضية من اجل قمع حركة الجماهير وتكبيلها، ولهذا كانت الرجعية تعود كل مرة ترى فيها ان الفرصة سانحة من اجل الحفاظ على ذاتها، لتحاول بعث هذه القوانين من قبرها وتمزيق «القوانين» الجديدة التي وضعتها المقاومة والجماهير وطبقتها عملياً حتى لو كانت غير مكتوبة او معلنة، ومن هنا برزت احداث ٢/١٠ التي تمكنت فيها سلطة المقاومة والجماهير من التأكيد بأن « قوانينها وانظمتها » هي وحدها التي تعترف بها جماهير الشعب.. القوانين التي تحافظ على حق الجماهير في التسليح والتنظيم وممارسة العمل السياسي العلني والواسع. كما ساهمت المقاومة والجماهير في التأكيد بأن برنامجها السياسي والوطني المعادي للامبريالية واسرائيل والمعادي لكل الحلول التصفوية والاستسلامية هو البرنامج الذي تلتزم به جماهير الشعب مقابل البرنامج الرجعي والخائن الذي تسير عليه الرجعية الحاكمة. ولهذا فان الغاء زيادة سيسكو كانت تعني أساساً ان السلطة الشعبية قادرة على فرض برنامجها السياسي الوطني وتمزيق برنامج الرجعية وانها هي التي تقرر بشكل رئيسي وحاسم سياسة هذا البلد وشعبه المعادية للامبريالية وللركوع امامها.

كذلك فإن نمو السلطة الوطنية قد ساهم بشكل كبير في نمو الصراع الطبقي داخل الوطن فقد ادى الى قيام تحرك واسع لجماهير الطبقة العاملة من اجل تحسين مستوى معيشتها ومن اجل بناء منظماتها النقابية، إن كل انهيار وتفسخ في صفوف الاقطاع والبورجوازية الكبيرة المالكة والحاكمة يدفع جماهير العمال وكل الكادحين نحو مزيد من التحرر من قبضة هذه الطبقات المعادية لنضالهم من اجل ارتفاع مستوى حياتهم. ورغم ان عدداً من فصائل المقاومة قد اخذ موقفاً سلبياً واحياناً معادياً لنضال جماهير الطبقة العاملة وكل الكادحين الطبقي، إلا ان السلطة الشعبية النامية والصاعدة شكلت دافعاً لهذا النضال واقامت نوعاً من الحماية له ضد كل محاولات قمعه بواسطة الرجعية وسلطتها كما كان يحدث في الماضي ولهذا فقد شهد العام الماضي تصاعداً في موجة الاضرابات العمالية وبدء تشكيل نقابات عمالية عديدة وواسعة لا يعترف بها قانون السلطة القائم كنقابات العمال الزراعيين او عمال مشاريع الدولة، ان جماهير العمال قد بدأت تأخذ دوراً اكثر فعالية وتأثيراً ضمن صفوف السلطة الوطنية، كما انها تمكنت مع كل جماهير الشعب من فرض الكثير من التنازلات على السلطة الرجعية القائمة بالاساليب الثوريه المباشرة أي بدون انتظار لموافقة السلطة القائمة على هذه المكاسب.

انضاج الصراع ام اجهاضه ؟

إن عدداً من القوى الوطنية و «التقدمية» تعترف بازدواجية السلطة كحقيقة موضوعية قائمة وهي تتحدث عن هذا الموضوع باسلوب تقريري بحث دون ان تستخلص منه النتائج السياسية والنضالية التي تؤدي الى زعزعة هذه السلطة بتطوير اشكال تنظيم الجماهير ورفع درجة وعيها السياسي وتثبيت حمايتها لمكتسباتها بقوة السلاح، ان استمرار مرحلة ازدواجية السلطة لفترة قادمة سوف يؤدي الى زيادة وتراكم خبرة وتجربة الجماهير النضالية وحماسها الثوري، وتحرير الجماهير اكثر فاكثر من تأثير الافكار والسياسة الوسطية والتذبذبة والمترددة حتى تصبح ثقافة الجماهير اكثر جذرية وتنتشر بين صفوفها بشكل متزايد افكار وسياسة وشعارات القوى الثورية، كما انه سوف يؤدي الى المزيد من توسيع وتماسك منظمات الجماهير المسلحة وتثبيت دورها كجيش للشعب يحيي سلطته الوطنية.

لهذا فان الشعارات التي ترتفع الآن بالحديث حول حكومة ذات طابع وطني لن تؤدي إلا الى قطع الطريق على نضوج دور السلطة الوطنية ونضوج الازمة الثورية داخل السلطة المزدوجة إن شعاراً من هذا النوع يتضمن – مهما كانت النوايا وراءه – تردداً ورعباً من تصاعد دور الجماهير وسلطتها الشعبية، وتوطيد الجماهير لسلطتها عبر المزيد من التنظيم والتسليح وارتفاع الوعي السياسي الثوري بين اوسع قطاعاتها. ان حسم الصراع وانهاء الازمة الثورية الآن بحكومة ذات طابع وطني يعني حسمه الآن لصالح القوى السائدة حتى الآن ضمن صفوف السلطة الوطنية وهي القوى الطبقية الوسطية والمتذبذبة مما سوف يؤدي الى ان تلعب جماهير العمال والفلاحين والفقراء واللاجئين المعدمين دوراً ثانوياً وهامشياً في قيادة الصراع، وهي القوى التي تمتلك حتى الآن شكلاً هلامياً من اشكال التنظيم ولا زالت تخطو اولى خطواتها نحو شكل ارقى بواسطة مجالسها الشعبية المنتخبة، بينما تمتلك القوى الوسطية تنظيما اكثر تماسكا يتمثل في منظماتها السياسية والوطنية وقياداتها لهذه المنظمات.

ومن الغريب تماماً ان تلجأ بعض القوى التي تعتبر نفسها ثورية و « ماركسية » الى الهجوم شعار المجالس الشعبية بدعوى ان الطبقة العاملة في بلادنا ليست « كبيرة الحجم »!! وان المجالس الشعبية تشكل سلطة ثالثة مستقلة عن حركة المقاومة!، كذا .. ان الاغبياء وحدهم هم الذين سوف يصدقون هذا الكلام.، والبورجوازيون الصغار « الاذكياء » وحدهم هم الذين يطرحونه، كثيراً ما نسمع هذه القوى المتذبذبة تتحدث عن دور الجماهير « واعتمادها » على الجماهير فقط، وترفض لهذا اقامة اي علاقة وطيدة مع القوى الاخرى في حركة المقاومة .. ولكنها الآن تظهر وكأنها حريصة على حركة المقاومة الى الدرجة التي ترفض فيها تنظيم الجماهير وتأكيد اعتمادها على ذاتها. من قال لهم ان تنظيم الجماهير الواسعة في مجالس شعبية منتخبة امر معزول عن حركة المقاومة وتنظيماتها كيف يخترعون هذا التعارض بين المقاومة والجماهير؟؟ إن التعارض قائم فقط في رؤوسهم وفي رعبهم من حركة الجماهير المنظمة.

إن نمو دور المقاومة وظهور ازدواجية السلطة قد دفع قطاعات اخرى من القوى الوطنية والتقدمية. لكي تغير بعض مواقفها السابقة نحو الكفاح المسلح ونحو المساهمة في تعزيز دور السلطة الوطنية ولكنها مطالبة بأن تطرح على الجماهير مهمات راهنة تؤدي الى نمو دور الجماهير الثوري وليس الى اجهاضه في منتصف الطريق.

لهذا فان المزيد من نضوج الازمة الثورية داخل السلطة المزدوجة، والمزيد من اقامة منظمات ديمقراطية واسعة للجماهير والمزيد من تسليحها والعمل بين صفوفها لرفع درجة وعيها السياسي و « تجذيره » سوف يدفع القوى الاكثر تقدماً والاكثر ثورية نحو مواقع القيادة في حركة الجماهير وداخل السلطة الوطنية، حتى يمكن قيادة الجماهير نحو حكم وطني ديمقراطي يحقق لها اوسع الحريات الديمقراطية ويكفل تسليحها وتعبئتها سياسياً. ويكفل تطهير الجيش وتسليحه ويقيم ارثق الصلات بالمعسكر الاشتراكي وحركة التحرر الوطني في العالم، ويعمل على تحقق مستوى معاشي وحياتي اعلى للجماهير، ويناضل من اجل تحرير وطنها المحتل والقضاء على المعتدين.

المجالس الشعبية الآن وفوراً

لقد تبين انه منذ ان وجدت حركة المقاومة ظهرت في الاردن حالة من ازدواج السلطة، فهناك سلطة الشعب المسلح من جهة وهناك سلطة النظام من جهة اخرى، إن هذه الازدواجية لا يمكن ان تعمر طويلاً، وما سمح لها بالبقاء حتى الآن هو ان سلطة الشعب لم تتخذ بعد سوى اشكال هلامية غير محددة، صحيح ان هذا التناقض محكوم بالقانون العام الذي يقضي بأنه كلما اقترب موعد التصفية السياسية، كلما قارب هذا التناقض على الانفجار، وانه كلما ابتعدت التصفية السياسية كلما تراجع هذا التناقض الى خلفية مسرح الاحداث، ولكن حالة ازدواجية السلطة يمكن ان تنفجر طبقاً لآليتها الخاصة، إذ ان كلاً من طرفي السلطة يحاول ان يعزز مواقعه داخل السياسة المزدوجة، وهذه العملية بحد ذاتها تؤدي الى سلسلة من الاصطدامات الجزئية التي يمكن ان تؤدي في كل لحظة الى انفجار الوضع.

إن هذا الاحتمال يعزز ويؤكد على ضرورة مبادرة كل القوى الوطنية والتقدمية الى العمل من اجل انشاء اوسع المنظمات الجماهيرية التي تشارك فيها كل قطاعات وطبقات الشعب الثورية وتتولى إقامتها بالانتخاب الديمقراطي المباشر.

إن المجالس الشعبية المنتخبة هي مهمة ملحة وراهنة يجب اقامتها وانشاءها داخل المخيمات وفي المدن والقرى والاحياء وذلك حتى تتولى هذه المجالس تعزيز وتثبيت سلطة الشعب، وتقوم بتوحيد وتوسيع منظمات الميليشيا وقياداتها، وتعمل على ان تحل جماهير الشعب، جميع قضاياها المعيشية والحياتية اعتماداً على ذاتها، وتتحقق داخلها وحدة كل القوى الوطنية والتقدمية. كما ان هذه المجالس سوف تعمل على تنمية الروح الجماعية لدى جماهير الشعب وتساهم في رفع درجة الوعي السياسي والوطني الجذري بين صفوفه.

إن شعار المجالس الشعبية المنتخبة قد اصبح شعاراً تتمسك به كل الجماهير وخاصة بعد انتفاضة ٤/١٤. كما ان اللجنة المركزية للميليشيا الشعبية التي تضم معظم التنظيمات الوطنية والمقاتلة قد تبنت هذا الشعار ووضعت نظاماً وبرنامجاً لاقامة هذه المجالس يقوم على:

– يتم تشكيل مجلس شعبي لا يقل عدد اعضائه عن ٥١ عضواً، بالانتخاب الديمقراطي المباشر من كل مواطن، وذلك في كل الاحياء والمدن والقرى والمخيمات.

– تتم مشاركة كافة المنظمات المقاتلة والوطنية في دعم انتخاب وتشكيل هذه المجالس.

– تتولى هذه المجالس دور السلطة التشريعية والتنفيذية بالنسبة لكل مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والعسكرية داخل منطقتها، وهي بهذا تحل كافة المشاكل المعيشية والحياتية بالنسبة للجماهير

– تتولى هذه المجالس قيادة منظمات الميليشيا الشعبية وتطوير تدريبها وتسليحها.

تحل هذه المجالس كافة المشاكل اليومية التي تحدث مهما كانت طبيعتها في منطقتها.

– تعمل على تأمين الحماية للجماهير ببناء الخنادق والملاجىء وكافة اشكال التحصين، وبانشاء مؤسسات صحية وتطوير الاجهزة التعليمية والثقافية الخ ...

– تعمل على رفع درجة الوعي السياسي والوطني، وتثبت شعار « لتعتمد الجماهير على سواعدها » في كل مجالات النشاط العملي.

إن كل القوى الوطنية المقاتلة والتقدمية، كل جماهير الشعب تجد نفسها اليوم امام هذه المهمة الملحة:

لنبن سلطة المجالس الشعبية المنتخبة

لقد اوضحت تجربة الجماهير الشعبية وخبرتها خلال الشهور الماضية وتجربة وخبرة كل القوى الوطنية والمقاتلة، انها لن تتمكن من حماية مكاسبها والحفاظ على ذاتها إلا بتنظيم اوسع الجماهير وتأكيد دورها الطليعي والقائد – ولنعلنها جميعاً بحزم :–

- عاشت سلطة المجالس الشعبية المنتخبة.
- لا سلطة فوق سلطة المقاومة والجماهير
- كل الجماهير ميليشيا شعبية.

٣ حول علاقة المقاومة بالجماهير

لقد أصبح من أول سمات العمل السياسي في منطقتنا اليوم أن تسمع جماهيرنا باستمرار أطنان الشعارات من مختلف الجهات والفئات العاملة في الحقل السياسي حول علاقة هذه الجهات بالجماهير وحرصها على مصالحها والتمسك بها كبداية ونهاية حتى أصبحت كافة الجهات والقوى حتى الرجعية واليمينية منهى تتغنى بقصة السمك والماء.

الا أن الموقف الحقيقي والعملي لا يزال يتضمن في احسن الاحوال الشيء الكثير من احتقار الجماهير وعدم الثقة بها، اذ تعامل الجماهير وكأنها قطيع كتب عليه الانقياد او التصفيق والهتاف ليس الا، حتى ان هذا الموقف ينسحب في كثير من الاحيان على علاقات قيادات القوى السياسية بقواعدها كنتيجة حتمية واستمرار طبيعي للعلاقة مع الجماهير. وحركة المقاومة لم تخرج حتى الآن عن هذا القانون الدارج في منطقتنا. ونحن لا نريد لهذه النظرة النقدية ان تكون وسيلة للمكابرة ولا منبراً للمزايدة، ونحن نعلم سلفاً ان الكثير من المتربصين بحركة المقاومة والجماهير من اعدائها الرجعيين والانهزاميين قد يلتقطون مثل هذه المحاولة النقدية لاستغلالها في عملية التشهير القائمة اليوم في المنطقة كمقدمة تبريرية لتآمر هذه الفئات على حركة المقاومة والجماهير والوطن، ونعلم ايضا ان بعض المترددين والمشككين بالجماهير ودورها وقدراتها سيملأون الدنيا صراخاً قائلين: ليس هذا اوان مثل هذا النقد. انه سيستغل من قبل الاعداء، الى آخر هذه المعزوفة. ولكننا نقول: إن الثقة بالجماهير والجرأة في النقد امامها هي اثمن بما لا يقاس من اي تستر على الاخطاء وان ما ينتجه هذا النقد من ثقة جماهيرية عميقة ودائمة لأبعد وأشمل من اية انعكاسات سلبية قد تنتج في بادىء الامر. فنحن نؤمن ان علينا ان نعطي للجماهير قلوبنا وثقتنا، فمندئذ فقط تعطينا قلوبها وثقتها.

رغم ما قدمته الجماهير من تضحيات ضخمة ورغم التفافها الشامل والصارم حول حركة المقاومة واستعدادها التام لاسير في الشوط حتى آخره، رغم ذلك لم تستطع حركة المقاومة حتى الآن التعامل مع الجماهير تعاملاً ثورياً حقيقياً يدفع بكل الزخم الثوري لديها في المعركة لا كمصفقة او داعمة، بل كمخططة ومشاركة ومنفذة ولن يتم ذلك الا بتحويل التأييد الجماهيري الى واقع نضالي منظم، فحركة المقاومة تكاد لا تذكر الجماهير الا وقت الازمات لتستفزها بشكل انفعالي، ولينتهي ذلك بانتهاء الازمة، لتقف المقاومة في بعض الاحيان خلف الجماهير في فهمها لطبيعة الازمة وابعادها ومن ثم ترسم نتائجها.

وسنحاول في هذه النظرة النقدية تحديد اربع نقاط اساسية يتم من خلالها النظر الى واقع علاقة المقاومة بالجماهير وثغراتها.

الجماهير والحقائق الموضوعية

لقد اصبحت حركة المقاومة تميل الى التضخيم من انتصاراتها والتقليل من خسائرها، وبرغم ما يقوله البعض من ان ذلك ضروري لرفع معنويات الجماهير، الا اننا نعتقد ان هذا الامر ذو نتائج سيئة وخطيرة على المدى البعيد. فالجماهير دائمة التطلب، وهي باستمرار تطلب المزيد، والخشية ان تعمد المقاومة الى زيادة المبالغة لتواجه زيادة تطلب الجماهير، وتظل الامور تتصاعد على هذا النحو، فتصبح هناك هوة شاسعة تفصل الصورة المرتسمة للمقاومة في اذهان الجماهير عن الصورة الفعلية للمقاومة وعند اول نكسة مؤقتة تكتشف الجماهير اوهامها فتفقد الثقة بالمقاومة، وتفقد المقاومة جماهيرها فنسقط في تجربة فاشلة جديدة ينتظر شعبنا بعدها ردحاً من الزمن ليبدأ من جديد.

أما بالنسبة للاوضاع والعلاقات والاتفاقات السياسية، فلا تزال الجماهير تعيش على الهامش، فالمقاومة ترمي لها بقشور وفتات المحادثات والاتفاقات والعلاقات، واصبحت المقاومة تعلن ان هناك ما هو سري وما هو علني، اما العلني فلا يعدو في كثير من الاحيان خطبة منمقة او موضوعاً إنشائياً. فمثلاً بالنسبة لقضية الوحدة الوطنية توالت المباحثات والمؤتمرات والمجالس بين اطراف حركة المقاومة منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن، ومع ذلك لم تعرف الجماهير ما حدث، ولا على ماذا اتفقت المنظمات وعلى ماذا اختلفت، ولا ما هو موقف هذا الطرف او ذاك، وكذلك الامر فيما يتعلق بعلاقات المقاومة بالانظمة العربية.

إن هذا الوضع لا يجوز ان يستمر، فلا بد للمقاومة من ان تعتمد سياسة مصارحة الجماهير ومكاشفتها بالحقائق، فبهذا فقط نبني ثقة الجماهير بنا، ونجعل منها ثقة راسخة لا تتزعزع.

تعبئة الجماهير

خلال الازمات تلجأ حركة المقاومة الى الى استنفار الجماهير بشكل انفعالي دون تخطيط مسبق لتصعيد التعبئة الجماهيرية باستمرار تبعاً لتصاعد الازمة، مما يؤدي الى تذبذب التعبئة صعوداً وهبوطاً بشكل اعتباطي. وغالباً ما تنتهي التعبئة الجماهيرية وينتهي دور الجماهير بانتهاء الازمة دون تحقيق اي تقدم في المسيرة الجماهيرية باتجاه حسم ازدواجية السلطة. وبديهي ان هذا النمط في التعبئة الجماهيرية لا يؤدي الى برمجة وتصعيد العمل الجماهيري وتعميق وعي الجماهير والتزامها وانضباطها، فذلك لا يتحقق الا من خلال تعبئة مستمرة من خلال مؤسسات فاعلة كفرق الميليشيا الشعبية الواسعة، والمجالس الشعبية المنتخبة

تبني مطالب الجماهير والنضال من اجلها

تنقسم حركة المقاومة بالنسبة الى هذا الموضوع الى قسمين بشكل عام. الاول يعمل على تحويل حركة المقاومة الى مجرد عمليات عسكرية تكتيكية تشكل ظاهرة ملتصقة بالمجتمع وعلى هامشه ولا تغرس جذورها فيه، دون ان يدرك ان الجماهير عندما تلتزم بالثورة فانما تلتزمها بدافعين اساسين هما التحرر الوطني والتحرر الطبقي، ونحن نجد

البقية على الصفحة — ١٥ —

٢ موقفان ونتيجة واحدة

بدأ العمل الفدائي الفلسطيني يواجه مؤخرا ظاهرة التصريحات السياسية المضادة، وقد جاءت هذه التصريحات حتى الان من مصدرين: مصدر رجعي هو بيار الجميل رئيس حزب الكتائب اللبناني، ومصدر وطني هو العقيد معمر القذافي، رئيس مجلس الثورة الليبي.

ولهذه التصريحات التي صدرت، بالرغم من تباين وتعارض قائليها في المواقف والاهداف، أهمية خاصة، اذ انها تكشف عن بدايات مواقف جهات عربية تجاه العمل الفدائي، ومن الضروري التنبه منذ البدء، والكشف سلفا عن النتائج التي يمكن أن تؤدي اليها.


بيار الجميل — معمر القذافي

تصريحات الجميل

لقد لعب حزب الكتائب اللبناني، دوراً بارزاً في الازمة الاخيرة بين العمل الفدائي والسلطة اللبنانية الرجعية، إذ كان الاداة الضاربة التي استعملتها السلطة، لجر العمل الفدائي الى حالة اقتتال مع فريق من الشعب اللبناني. ويمكن ان نقول بشكل عام، ان حزب الكتائب ومن ورائه السلطة اللبنانية قد فشلا في تحقيق هدفها، واستطاع العمل الفلسطيني ان يكتشف – ولو بشكل متأخر نسبياً – المخطط الموضوع، وان يتجنبه من خلال التزام سياسة ضبط للنفس. وعند فشل هذا المخطط، تابع بيير الجميل وحزب الكتائب حملتها، ولكن ذلك تم عن طريق التحريض الاعلامي والدعائي ضد العمل الفدائي، وبالاضافة الى الحملات اليومية التي تشنها صحيفة العمل اللبنانية الناطقة بلسان حزب الكتائب، تصدر بيير الجميل شخصياً هذه الحملات، وادلى بتصريح صحفي مطول، بدأه كما هي العاده، بالتأييد « اللفظي » للعمل الفدائي ثم انتقل الى بيت القصيد خالقاً تفريقاً وهمياً بين نوعين من العمل الفدائي.

١ – عمل فدائي صاف ومخلص ومشغول فقط بقضية الفداء « الرومانتيكي ».

٢ – عمل فدائي « مخرب » لانه يعتمد في نضاله على اساس ايديولوجي. وركز بيير الجميل في تصريحاته على القول بان المشكلة هي مع هذا النوع الثاني من العمل الفدائي. وتجاه هذا النوع من العمل الفدائي هدد الجميل بالضرب، بل

البقية على الصفحة — ١٥ —



مناظرة حول مستقبل الرأسمالية الأميركية



● نقاش بين ماندل ونيقولوس على صفحات مجلة «اليسار الجديد» البريطانية ●

■ عرض: رشا القسام

منذ أكثر من خمس وعشرين سنة (أي منذ وقوع الازمتين الاقتصاديتين الكبيرتين في الولايات المتحدة في الفترتين ١٩٢٩ — ١٩٣٢ و ١٩٣٧ — ١٩٣٨) والولايات المتحدة تنعم بهدوء نسبي على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي . على أن هذا الهدوء بدأ يتخلله في الفترة الحاضرة هزات كان بعضها عنيفا (اضرابات طلابية عنيفة ، انتفاضات السود ، مظاهرات ضخمة ضد الحرب الخ) . فما هي القوى الموضوعية التي تتجه الى كسر التوازن الذي ميز الولايات المتحدة خلال السنوات المذكورة ؟ وما هي الفئات التي تعمل فيها هذه القوى وما مدى تفاعلها معها؟ ما هو موقف الطبقة الحاكمة الرأسمالية من ذلك التحول وما هي حلولها للحد من فعالية تلك القوى ؟ وأخيرا ما هي الحدود الموضوعية التي تقف عندها الطبقة الرأسمالية في درء الخطر الذي يؤدي بحكمها الى التصدع ؟

الجواب على مجمل هذه الاسئلة انما يجيب على سؤال اساسي : ما مدى وجود الثورة الاشتراكية بالقوة في بنية البلد الامبريالي الاكبر ؟

يحاول الاجابة على هذا الاسؤال من خلال الاجابة على سائر الاسئلة المطروحة ارنست ماندل (رئيس الاممية الرابعة) في محاضرة القاها بين طلاب فنلنديين في جامعة هيلنسكي ضمن سلسلة محاضرات حول الامبريالية الاميركية . وقد نشرت مجلة اليسار الجديد البريطانية في عددها الصادر في اذار — نيسان عام ١٩٦٩ مسودة لهذه المحاضرة بعنوان « اميركا ... الى اين ؟ » ، وفي العدد الصادر في كانون الثاني — شباط عام ١٩٧٠ يخضع مارتن نيقولوس (وصف في المجلة بانه مناضل ثوري أميركي) مقال ماندل للنقد ويجيب على الاسئلة المطروحة من وجهة نظر مختلفة . ويليه في نفس العدد ماندل موضحا مقالهورافضا الزاوية التي يعالج نيقولوس من خلالها المشكلة .

وفي ما يلي تلخيص لمقال ماندل « أميركا ... الى أين ؟ » ، ثم حوار الاثنين حول نقاط الاختلاف .

راي ماندل

يذكر ماندل في مقاله « آميركا .. الى أين ؟» سبع قوى تعمل من داخل المجتمع الاميركي متجهة نحو تفتيت التوازن الاجتماعي للاقتصاد الرأسمالي والنظام البورجوازي في الولايات المتحدة :

أولا : تراجع العمل غير الماهر والجذور الاجتماعية لراديكالية السود

يتمخض المجتمع الاميركي في الاونة الاخيرة عن عملية تغيير تقني تدخل في نطاق الثورة الصناعية الثالثة . وقد كان من نتائج هذه الثورة تزايد البطالة ، وهي بطالة بنيوية وليست بطالة مرتبطة بتركيب المرحلة ، وقد جاوز عدد العاطلين عن العمل الخمسة ملايين في سنوات الخمسين ثم عاد وهبط الى اربعة ملايين او اقل في سنوات الستين . والمهم هنا ان الفئة التي تتأثر من ذلك هي العمال غير المهرة . فقد هبط رقم الاعمال التي يشغلها عمال غير مهرة من ثلاثة عشر مليونا الى اقل من اربعة ملايين في العشر سنوات الماضية . ويكون العمال السود الاكثرية الساحقة من هذه الفئة نتيجة لعوامل عدة اهمها الحالة المزرية لظروف التعليم الابتدائي الذي يتلقاه هؤلاء حيث يتكاثر عدد الراسبين تماما في الوقت الذي يندثر فيه العمل غير الماهر .

ويرى ماندل أن عوامل خارجية ، كالثورات في العالم الثالث وحرب فيتنام واستقلال الدول الافريقية وغيرها كانت بلا شك عوامل مهمة في تفجير ثورة السود في الولايات المتحدة . على أنها تبقى غير كافية اذا لم تقترن بعواملداخلية اجتماعية مادية كالتي تتمثل بالارقام التالية : عدد العاطلين عن العمل السود هو ضعف عدد البيض وحصة الشبان السود من البطالة هي ضعف حصة السود البالغين فيكون معدل العاطلين السود عن العمل من الشباب هو اربعة أضعاف المعدل العام في البلد .

ثانيا : الجذور الاجتماعية لثورة الطلاب :

يمكن اعتبار الثورة الصناعية الثالثة عملية يتم فيها الاستغناء عن العمل الانساني في الصناعة التقليدية واستقباله باعداد ضخمة في كافة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية الاخرى . ويتم بذلك عزل العمل اليدوي عن الانتاج وادخال العمل العقلاني في عملية الانتاج . ومن ثم يصيب العمل العقلاني تماما ما اصاب العمل اليدوي في الثورتين الصناعيتين الاولى والثانية ، أي الاستلاب . فهو يمكننبنفس الطريقة ويخضعلقوانينبنفس الصرامة ، وينزع عنه الطابع الذاتي للعامل .

والطلاب هم الفئة من الناس الاكثر تأثرا بهذا التحويل . فالقسم الاكبر منهم (يوجد ستة ملايين طالب) سوف يتحول الى هذا النوع من العمل ، أي التوظيف الاداري على مختلف المستويات في الصناعة والاقتصاد والتعليم الخ ، نظرا لانه لا يمكن لاكثرية هؤلاء أن يتحولوا ، كما تحول اسلافهم ، الى رأسماليين أو رجال اعمال مستقلين ، أو حتى عملاء للرأسماليين . ولذا فوضعهم الاجتماعي سيكون اقرب الى العامل الصناعي منه الى الاداري (نظرا لان العامل ايضا سيرتفع مستوى اعداده للاسباب الانفة الذكر) .. وهذا ما بدأ يحصل فعلا في الولايات المتحدة .

وفي ثورة الطلاب الاخيرة نفس الشعور بالاستلاب الشاسع في الجامعات الاوروبية ، وان نتج هذا الشعور عن البنية والوظيفة البورجوازيتين للتعليم العالي والادارة الاوتوقراطية في الجامعات . وقد اخذ هذا الشعور يزداد ، وهو يعكس بذلك تغير مكانة الطلاب الاجتماعية في المجتمع الحاضر ، أي أن الطلاب في هذا الوقت هم في موقع مناوىء للرأسمالية اكثر منهم منذ خمس عشرة سنة.

ومع أن الحركات الطلابية كانت تبدأ بنضالات ضد الحرب الفيتنامية أو تضامنا مع السود ، الا أن خوض معارك كهذه بدأ يؤدي نحو وعي للنضال ضد الرأسمالية المحلية كخطوة ضرورية في النضال ضد الامبريالية .

ثالثا : المكننة — التقنيون والبنية الهرمية للمصنع :

استتبع التقدم التقني الهائل في الولايات المتحدة قصرا في الدورة الاقتصادية (خمس سنوات بدلا من عشر) ، وقد انعكست هذه الظاهرة على عمل المؤسسات الكبيرة فأصبح مركز الثقل في اهتماماتها يقع في مشاكل اعادة الانتاج بعد أن كان قبلا مركزا على الانتاج نفسه . هكذا يصبح هم المؤسسات الكبيرة العمل على مراكمة رأس المال وتجميعه لاعادة توزيعه في توظيفات متعددة تعود باقل الخسائر الممكنة في حال وقوع ازمة في قطاع او اخر . ومن المعروف أن هذه الازمات تقع في فترات غير متباعدة في حقبة التطور التقني السريع .

وكلما تركز اهتمام الرأسمالي الاكبر على عملية اعادة الانتاج ابتعد عن عملية الانتاج تاركا اياها في ايدي التقنيين الذين يقومونبدور الرأسمالي سابقا ، ويتعرضون لنفسالمخاطر التي كان يتعرض لها في الازمات دون أنيملكوا قوته لتفاديها . بمعنى أن الرأسمالي الكبير يستطيع أن يلغي مؤسسته أو أن يعيد تأسيسها في مكان اخر قاذفا بذلك بضعة الاف من العمال الى الشارع دون أن يؤذيه ذلك مباشرة . فمن المعروف أن الرأسمالي الاميركي الجديد ينشر أمواله في توظيفات عديدة متجنبا بذلك ضياعها كلها اذا ما وظفت في قطاع واحد ومني ذلك القطاع بازمة كبرى .

لذا فان القوة التي يمتلكها الرأسمالي هذا سوف تبدو اعتباطية ومطلقة اكثر فاكثر في نظر التقنيين الذين لا يمتلكون تلك القوة بالذات . وكلما تقدمت درجة العلم عند هؤلاء التقنيين بدت تفاهة النظام الهرمي للمؤسسة مناقضة مع منطق التقنية الحديثة التي تتطلب تعاونا مرنا بين المسؤولين عن الانتاج بدلا من تلقي أوامر متحجرة .

رابعا : انخفاض الاجرة الفعلية بسبب التضخم المالي :

لا شك في أن المؤسسات الحربية الضخمة كانت المساهم الاساسي في تفاقم التضخمالمالي في الولايات المتحدة ، ولكن هناك عاملا مهما اخر هو أن المجتمع الاميركي بكامله مجتمع مدين . فقد ارتفعت الديون الشخصية في غضون السنوا تالخمس عشرة الماضية من ٦٥ بالمائة من الدخل الوطني الى ١٢٠ بالمائة منه .

نموذج من المظاهرات في أميركا

والنسب هذه في ارتفاع مستمر .

ويضاف الى هذين العاملين سياسة التنمية التي انتهجتها ادارة كنيدي في أوائل الستينات والتي ساعدت على تخفيض نسبة البطالة . ولما كانت التنمية متناسبة طردا مع التضخم المالي فقد زادت سياسة التنمية في نسبة هذا الاخير . ولم يؤد التضخم المالي الى توقف ازدياد الاجرة الفعلية للعامل فحسب (كانت الاجرة الفعلية للعامل الاميركي تزداد باستمرار خلال ٢٥ سنة) ، بل بدأ ينعطف بها نزولا . ومنذ سنة ١٩٦٠ اخذت اجرة العامل الفعلية تنخفض بمعدل ١ بالمائة في السنة .

من المستحيل التكلم هنا عن اية معارضة سياسية تمارسها الطبقة العاملة ضد الطبقة الرأسمالية . ولكن ، اذا كانت الطبقة العاملة قد تركت قيادات نقاباتها في يد الحزب الديمقراطي البورجوازي ، فذلك لان مداخلها ، وظروف معيشتها كانت في تحسن مستمر . أما الان ، وبعد انحطاط اجور العمال الفعلية ، فان مراقبتهم للقادة ستكون اكثر حدة واندماجهم بالعمل النقابي اكثر استمرارا .

والحل أمام الادارة الاميركية هو واحد من اثنين : اما الحفاظ على مستوى التنمية الاقتصادية الحاضرة وهذا يؤدي حتما الى التضخم المالي . واما التراجع والحفاظ على متانة الدولار الاميركي . والنتيجة الحتمية هنا هي البطالة . ويقدر الاقتصاديون الاميركيون أنه لتأمين متانة الدولار يجب أن تكون نسبة البطالة ٦ بالمائة على الاقل .

خامسا : الادارة العامة ونتائجها الاجتماعية :

تتضخم الادارة الاميركية بشكل مستمر وتشكل اكبر مصدر للتوظيف (هناك احد عشر مليون وظيفة) ، وينتمي اكثر موظفي الادارة العامة الى الفئات ذات الاجور المنخفضة . ومعدل مدخول هؤلاء هو دائما اقل من مدخول رفاقهم في القطاع الخاص . ومع أن الحالة هذه منتشرة أيضا في البلدان الاوروبية ، ولكنها هنا أوسع انتشارا . وبعد أن كان الموظفون الرسميون بمعزل تام عن الحركة النقابية بدأوا يتحركون باتجاه تنظيم انفسهم وتحريك مطالبهم الرامية الى مساواتهم — على الاقل — برفاقهم في القطاع الخاص (اضراب بوليس السير في ولاية نيويورك ، وقد شل حركة السير في المدينة خلال ستة ايام) . ويعطي ماندل اهمية كبيرة لهذا التحرك في القطاع العام في بلد امبريالي كالولايات المتحدة . ويرى انه ليس من قبيل المصدفة ، وانما هو من صلب النظام نفسه . فتحسين الاجور في القطاع العام بكل اجهزته يعني في النهاية ازدياد الضريبة المباشرة على الرأسماليين . وهؤلاء — وان كانوا يطالبون بتحسينه وباعطائه مهاما اكثر وأوسع من مهامه الحالية — يرفضون بالطبع دفع ضرائب تفي فعلا بالمهام تلك . ويروي ماندل امثلة عن تردي الخدمات العامة في الولايات المتحدة . وهكذا فانه ليس هناك من منفذ الى تحسين اوضاع الموظفين ، على حساب القطاع الخاص .

هذا ومعظم هؤلاء هم من متخرجي الجامعات الذين يحملون معهم بعضا من راديكاليتهم التي يكتسبونها خلال دراساتهم . وسيكون لراديكالية الاساتذة الرسميين معنى خاص نظرا لتفاعلهم مع تلامذة هم طلاب وراديكاليو المستقبل .

سادسا : المزاحمة الاجنبية :

يبقى ما ذكرناه من التناقضات الداخلية ومن تأثيرها على وعي فئات الطلاب والسود والعمال والموظفين والتقنيين أمورا غير حاسمة ، في نظر ماندل بالنسبة للتحليل الماركسي الاخير . فالتناقض الاساسي الذي سيفجر الوضع الاميركي الاقتصادي باحداثه ازمة بنيوية كبرى في الصناعة الاميركية هو خطر المزاحمة الاجنبية للرأسمالية الاميركية .

فمن المعروف أن العامل الاميركي يتقاضى اجرة فعلية تتراوح ما بين مثلي اجرة العامل الاوروبي وثلاثة امثالها ، وبين أربعة امثال اجرة العامل الياباني وخمسة امثالها . وقد كان هذا ممكنا نظرا لعوامل عدة منها انغلاق السوق الاميركية على حدودها الوطنية دون التعرض لمزاحمة اجنبية وقلة الايدي العاملة . وأخيرا لا اخرا فان صناعة الولايات المتحدة تعمل على مستوى انتاجي اعلى بكثير من رفيقتيها اليابان واوروبا . والعامل الاخير يعود ، بالطبع ، الى مستوى تقنية أرفع من مستوى البلدان الاخرى ، والى امكان انتاجية هي اضعاف انتاجية هذه البلدان . ويرى ماندل أن احتكارية الانتاج — كما يسميها انجلز — معرضة للزوال . فتصدير رؤوس الاموال الاميركية — بمثل الكثافة التي امتاز بها — الى بقية البلدان ، انما يحمل معه التقنية المرفيعة وينشرها على البلدان التي تستقبل الرساميل . وبهذا تكون قد ضاقت الهوة الانتاجية التي تحدثها التقنية الرفيعة تلك .

ويعطي ماندل مثلا على ذلك ما حدث فعلا في اوروبا واليابان . فالولايات المتحدة تعتبر متفوقة على هذه البلدان في حقول قليلة كالطيران والالات الالكترونية . وليس هنالك اي دليل حسي على أن هذه القطاعات ستشكل ، على المدى القريب ، عاملا حاسما في اسواق الاستيراد والتصدير . وأما القطاعات التي بدأت تضاهي الصناعات الاميركية كالحديد الصلب والسيارات والادوات الكهربائية الخ ، فقد بدأت تغزو الاسواق الاميركية . فـ ١٥ — ٢٠ بالمائة من الحديد المستعمل حاليا في الولايات المتحدة هو مستورد من اليابان واوروبا المغربية ، والسيارات الاوروبية تشكل من ١٥ الى ٢٠ بالمائة من الاستهلاك المحلي للسيارات . وهذه نسب معرضة للارتفاع . وهناك نمو مشابه لاستيراد سلع اخرى .

ولا تحصر هذه المزاحمة في السوقالاميركية المحلية التي تشكل اكبر سوق عالمية ، بل هي قد بدأت تشكل خطرا على الاسواقالخارجية. وفي حقول معينة كالسيارات والحديد والصلب تختفي الصناعة الاميركية من الاسواق بسرعة.

هذا من حيث نوعية الانتاج ، وهي المرحلة الاولى من خطر المزاحمة . أما المرحلة التالية فتبدأ عندما تتجه الصناعة اليابانية والصناعة الاوروبية الى انشاء وحدات صناعية ضخمة تعمل بنفس القياس الحجمي الانتاجي الذي تعمل به الولايات المتحدة ، فهنا بالذات ستجد الولايات المتحدة نفسها في مأزق عسير . ذلك أن مفارقة كبرى تنجم عن ردم الهوة في حجم الانتاج ونوعيته بين الولايات المتحدة وبقية البلدان الصناعية : اذ كيف يمكن للعمال الاميركيين أن يتقاضوا أجورا فعلية بتلك الضخامة قياسا على عمال البلدان الاخرى ، بينما تخضع الصناعة الاميركية للمزاحمة تماما كبقية البلدان ، ودون التمييز الذي زالت اسبابه وبقيت نتائجه ؟ والكلامعن ردم الهوة الانتاجية هذا ليس بالهراء . ففي اليابان مثلا شركة من الحديد الصلب تنتج اثنين وعشرين مليون طن منه ، مما يجعلها بمحاذاة ثاني اكبر شركة صلب في الولايات المتحدة ، وبدمج شركتي ستروين وفيات تتكون شركة تنتج مليوني سيارة سنويا ، وهذا يرفعها الى رتبة ثالث شركة سيارات اميركية ، وقد ترتفع الى المرتبة الثانية في غضون سنوات قليلة .

سابعا : تفاوت الاجور ما بين الولايات المتحدة وبقية البلدان الصناعية :

يرى ماندل انه في الظروف الرأسمالية الحاضرة المتميزة بتركز رأس المال تستطيع البلدان الاوروبية وكذلك اليابان أن ترفع مستوى انتاجها حجما الى مستوى الانتاج في الولايات المتحدة .. وعندها سوف تتهدد اجور العمال الاميركيين بالنقصان ، اذ أن القاعدة الاقتصادية البسيطة في النظام الرأسمالي ما زالت تعمل : لا يمكن لطرف أن ينتج بنفس مستوى انتاج طرف مزاحم ، متابعا ، مع هذا ، دفع اجور تساوي ثلاثة اضعاف اجور الطرف المزاحم !

وتعي الطبقة الاميركية الحاكمة بسرعة أن الفرق في الاجور الذي يتمتع به العمال الاميركيون ، انما يشكل عقبة أمام مصلحتها في اطار المزاحمة العالمية . وبالرغم من عدم خطورتها في الوقت الحاضر فقد بدات تعالجها بطرق مختلفة . وما توظيف الاموال بكثافة في البلدان الاوروبية وغيرها الا احدى هذه الطرق . وهناك ايضا تكثيف استغلال العامل وذلك بتسريع وتائر الانتاج مثلا ، وكان من جرائه أن لجأت بعض الصناعات — صناعة السيارات مثلا — الى استبدال العمال المتوسطي العمر بعمال شباب يقدرون على تحمل الوتيرة الجديدة المرهقة في العمل .

ولا يبدو في الافق أن مثل هذه الحلول تثمر نتائج حاسمة . وسيبقى ردم الهوة الانتاجية ما بين أميركا والبلدان الصناعية الاخرى خطرا على الاقتصاد الاميركي ومن ثم على اجور العمال الفعلية ، التي ستتعرض لهجوم ساحق من قبل الرأسماليين الاميركيين .

فما هو موقف العمال الاميركيين من حالة كهذه ؟.. من الضروري التأكيد هنا على أن موقف العمال الاميركيين المهادن من النظام الاميركي لم يكن يحدده كرههم للشيوعية ، بل على العكس فان مهادنتهم للنظام ومن ثم تقبلهم الافكار المعادية للشيوعية التي تبثها وسائل اعلامه نابع من أن هذا النظام قد وفر لهم امكانات معيشية مرتفعة . ولذا فانه متى بدأ هذا النظام يسلب العمال مكاسبهم تلك ، فان وضعا جديدا سوف ينشأ في الولايات المتحدة . ومن هنا نستطيع أن نتصور تحول البروليتاريا ، التي كانت حتى يومنا هذا رجعية ، الى بروليتاريا ثورية .

ولا شك بأن حركات التحرر الشعبية في العالم ستلعب دورا في الاسراع بالثورة الاشتراكية الاميركية . ولكن هذا الدور يبقى رهنا بالعوامل السابقة الذكر . فان هذه الحركات انما تهدر توظيفات راس المال الاميركي في البلدان المتخلفة ، هذه التوظيفات التي تشكل ، كما ذكرنا سابقا ، عاملا يجعل معدل الاجور الاميركية موازيا لمعدل الاجور في البلدان الصناعية الاخرى .

ويختتم ماندل بحثه بالقول انه طالما بقيت الثورة الاشتراكية قناعات شخصية يبشر بها مناضلون ، فيسظل وقعها محدودا ، ولكن متى التحمت هذه الافكار الثورية مع المصالح المادية المباشرة للطبقة العاملة الاميركية ، فعندها ستصبح قوة متفجرة . وهو يرى أنه سيكون في الامكان الكلام عن بدء الثورة الاميركية الاشتراكية خلال السنوات العشر او الخمس عشرة القادمة ، وليس ابعد من ذلك .

رأي مارتن نيقولوس

في مقاله « التناقض العالمي » ، يختار مارتن نيقولوس أن يركز في نقده لماندل على النقطتين السادسة والسابعة ، اللتين هما في اعتبار ماندل العاملان الاساسيان والحاسمان من نتائج سلبية التوازن الاميركي : المزاحمة الاجنبية وما يتبعها من نتائج سلبية على اجور العمال الفعلية .

ويجد نيقولوس أنه بالامكان دحض حجة ماندل على مستويين : المستوى العملي ، حيث يمكن أن نبين بالارقام حدود المزاحمة التي يتكلم عنها ماندل ، والتي هي في رأي نيقولوس محصورة في الصناعات الهامشية ، مع العلم أن هذه الصناعات تخضع لعملية انهاء تستوعب عملا اميركيا . ثم ان الهوة الانتاجية تتسع بدل أن تضيق كما يزعم ماندل .. والفرق بين اجور العمال يضيق بدل ان يتسع . وأخيرا فالتجارة الخارجية الاميركية هي ذات اهمية ضئيلة في الاقتصاد الاميركي قياسا على اهميتها في الاقتصاد الاوروبي او الياباني مثلا . (لا يبين نيقولوس فعلا في

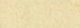
مناظرة حول مستقبل الرأسمالية الأميركية

مقاله هذه الحقائق بالارقام وانما يتكلم عن امكانية التبيان هذه) .

ويستند الاعتراض الثاني على مقال ماندل الى معلومات بنيوية تركها ماندل جانبا ، والى اساس تاريخي تجاهله : فنحن وان قبلنا حقيقة تزايد المزاحمة التجارية ، فمن الخطأ اعتبار أن هذه المزاحمة بالذات ستؤدي الى « أزمة بنيوية في الاقتصاد الاميركي » . وحجة نيقولوس في ذلك هي التالية :

أولا :

ان ازمة بنيوية كبرى في الصناعة الاميركية يسبقها حتما ازمة مصرفية كبرى . ودور المصارف في معارك من هذا النوع هو دور معقد وهو يزداد تعقيدا كلما ضاقت المهوة الانتاجية التي تفصل المتزاحمين . فحين يتم تقارب الانتاجية وتوازي الاجور يبقى العامل الحاسم في تقرير هوية المنتصر هو غلبة الصلابة المالية التي يملكها احد الطرفين . فالطرف المنتصر هو الذي يستطيع أن يحقق توظيفات جديدة اكبر وأن يدفع اكثر لاكلاف التوزيعات وأن يصمد اكثر في وجه الخسائر . ويلعب الفائض المالي الداخلي للمؤسسات الصناعية دورا مهما . ولكن حجم التسليفات التي يتلقاها احد الطرفين هو الذي يلعب الدور الاساسي . ولا شك أن البنوك الاميركية الكبرى هي بنوك عالمية ، ولا يجوز اتهامها بالوطنية . غير أن علاقاتها وارتباطاتها ترتكز على قاعدة وطنية . وماندل نفسه قد برهن في احد مؤلفاته على أن قاعدة القوى المالية العالمية هي الرأسمالية الاميركية . واستنادا لهذا فان اية ازمة كبرى تهدد المصارف الاميركية تكون قد زلزلت المصارف الاوروبية قبل ذلك . ويشير نيقولوس هنا الى أن الدولار الاميركي المتضخم يفرض على البلدان الاوروبية كمدفوعات اميركية بدل الذهب أو حتى بدل البضائع الاميركية . ويطلب الرأسماليون الاوروبيون تكرارا تخفيض قيمة الدولار . ولكن لما كان الدولار نقدا عالميا فان تخفيض قيمته يجلب هزات عميقة في البنية الاقتصادية في العالم كله ، فكيف يمكن التكلم عن تحطيمه؟ (وهذا بالذات ما تعنيه هزة بنيوية كبرى في الاقتصاد الاميركي) . فالضحايا الاول من غير الاميركيين سيكونون الاوروبيين بالذات لانهم يملكون كميات كبيرة من الدولارات ، ولذا فمع أن تحطيم الدولار يعود بالمشاكل على الطبقة الرأسمالية الاميركية فهو يسبب مشاكل اكبر للبورجوازية الاوروبية . ولذا ايضا فأن رغبة هذه الاخيرة في تحطيمه لا تتعدى التمنيات ، ويؤدي الامر بالمنتمين اليها دائما الى تخفيض عملتهم هم . ومع ان هذا يزيد من فرصهم في التصدير ، لكنه يسبب هزات في الاقتصاد الداخلي ، اذ يقذف بالمؤسسات الوطنية في احضان المؤسسات الاميركية التي تشتريها بأسعار المزايدة .



فكما ان الازمات المحلية تدفع رأس المال غير المتين الى خارج السوق او الى فقدان استقلاله بانضمامه الى رأسمال امتن ، كذلك تفعل الازمات العالمية . فالازمات التي يتكلم عنها ماندل تفترض استقلالا لرأس المال الاوروبي او الياباني يفقده هذان الاخيران تدريجيا تحت طائلة الازمات العالمية، التي تقذف بهما اما الى خارج السوق واما الى حمي الرأسمالية الاميركية . وهذا ما يحصل حاليا في بريطانيا وفرنسا . وهكذا فبشرائها رأس المال في البلدان الاخرى او باستيلائها على النظام النقدي في العالم بالاضافة الى عوامل اخرى ستذكر لاحقا — تتجه الرأسمالية الاميركية نحو تكثيف اعمال رأس المال العالمي وتركيزها في يديها جاعلة من الدول الصناعية الاخرى نصف مستعمرات لها تدور في فلكها ، فتفقد استقلالها تدريجيا وتخضع ، اكثر فاكثر للامبريالية الاميركية .

وفي رأي ماندل في مقاله « قانون النمو غير المتكافىء » أن الخطأ المنهجي الذي وقع فيه نيقولوس في تقديم حجته هذه يقع في عدم قدرة هذا الاخير على التفريق ما بين التغييرات الكمية والتغييرات الكيفية . او ما بين الهيمنة النسبية والهيمنة المطلقة . فنيقولوس ينسى ان الوظيفة الاساسية للدولة في بلد رأسمالي صناعي هي حماية مصالح الطبقة الرأسمالية من كل الاعداء الخارجيين والداخليين على السواء . ولذا فوصف بلد كفرنسا مثلا بانه نصف مستعمرة (بفتح الميم) لان العلاقة بينه وبين بلد امبريالي اخر هي لصالح هذا الاخر لا يعني بتاتا ان فرنسا قد فقدت (او قد تفقد) السيادة الاقتصادية . بمعنى أن مفاتيح الصناعة والبنوك هي ملك لرأسماليين اجانب او خاضعة لادارتهم كما يحصل فعلا في البلدان نصف المستعمرة حيث تكون الدولة حامية مصالح الطبقة الاجنبية تلك ، ضد مصالح بورجوازيتها الوطنية (اليونان مثلا) . فليس هنالك اي دليل على ان الامبريالية الاميركية مستولية على اكثر من ١٠٪ من وسائل الانتاج الصناعية وعلى أقل من هذا بكثير من الوسائل المالية في أي بلد امبريالي غيرها . وهكذا فليس هنالك اي سبب لاعتبار البلدان تلك نصف مستعمرات للولايات المتحدة .

وهي غير سائرة حتما في هذا الطريق . بل على العكس فدراسة تطور العلاقات ما بين الولايات المتحدة ومزاحميها الاساسيين تدل على ان عنفوان تفوق الولايات المتحدة قد مضى وهي الان في حالة هبوط وان كانت لا تزال تتمتع بالتفوق النسبي .

وينتقد نيقولوس الطريقة التي يحدد بها ماندل الاجور في النقطتين السادسة والسابعة من مقال هذا الاخير « اميركا .. الى اين ». فماندل — في رأي نيقولوس — قد افترض ان المحيط الاقتصادي الاميركي ينتهي عند حدوده الجغرافية ، مما يترك انطباعا بان المزاحمة الاوروبية — الاميركية مثلا هي مزاحمة بدائية بين طرفين منعزلين . وهذه بالطبع صورة خاطئة . فالمحيط الاميركي المالي يمتد الى اليابان وكندا وبلدان العالم الثالث بشكل توظيفات مباشرة او غير مباشرة . من هنا ان رأس المال الاميركي غير مضطر لان يواجه المزاحمة اليابانية مثلا على أساس الاجور الاميركية بل على أساس الجور اليابانية وكذلك شأنه في بلدان اخرى . فرأس المال الاميركي ليس رأسمالا وطنيا بل امبرياليا ولذا فمقارنة الاجور داخل الولايات المتحدة بالاجور في بلدان صناعية اخرى لا تعطي الصورة الحقيقية بل يجب مقارنة الاجور داخل المحيط الامبريالي الاميركي بالاجور داخل المحيط الياباني او الاوروبي . انطلاقا من مقياس كهذا — وان صعب الحصول عليه — ونظرا لان التوظيفات الاميركية في بلدان العالم الثالث تفوق توظيفات اي بلد امبريالي اخر فان معدل الاجور الاميركية قد يكون اكثر المعدلات انخفاضا على الاطلاق . ذلك أن التكلم عن الاجور في الحدود الجغرافية لبلد ما ليس له كبير معنى . ففي عصر الامبريالية يظهر التناقض بين العمل المأجور ورأس المال على مدى عالمي ولا يعود بالامكان ظهوره في حيز وطني فقط ولا يمكن تصور هذا التناقض ناجما عن أسباب محلية في حدود الصراع حول الاجور. وان التركيز اصلا على درس التناقضات في الولايات المتحدة بحدودها الجغرافية يغفل عالمية التناقض هذا ويؤدي الى أخطاء في التحليل كالتي وقع فيها ماندل . ويرى نيقولوس أنه كي يكون لاي تحليل ماركسي قيمة ، ينبغي أن يكون بنفس الشمول ونفس العالمية الذين لقوة رأس المال نفسه .

ويجيب ماندل على هذه الحجة فيعرض قانون النمو غير المتكافىء الذين يميز عصر الامبريالية . فمع أن الامبريالية تربط المجتمعات في مختلف البلدان بشبكة واحدة في السوق والاستغلال العالميين ولكنها في نفس الوقت تعمق الفوارق بينهما نظرا لان استغلالها لها لا يكون بنفس الدرجة . ولذا فصراع هذه البلدان مع الامبريالية سيتخذ أشكالا مختلفة وستكون حدته بدرجات متناسبة مع درجة الاستغلال تلك . أي أن كل بلد يحتفظ بميزته الاجتماعية ، ومن الممكن ومن الضروري درس كل وضع بمفرده والعمل من داخل كل هذه الاوضاع .

ثم يذكر ماندل نيقولوس بوصف لينين للامبريالية بانها بناء فوقي للرأسمالية . ولهذا فان هدمه لا يعني بالضرورة هدم الرأسمالية التي يرتكز عليها .

ومن المعلومات البنيوية التي أغفلها ماندل — برأي نيقولوس — هي دور المؤسسة العسكرية الاميركية في حماية الصناعة الاميركية .

فمن المسلم به أن أية قوة عالمية كبرى لا يمكن أن تقف مكتوفة الذراعين أمام قوة اخرى تحاول تصديع نظامها الاقتصادي . وهكذا فان الازمة البنيوية الكبرى التي ستصيب الاقتصاد الاميركي من جراء منافسة صناعة البلدان الاوروبية وغيرها ستدفع الولايات المتحدة الى خطوة عسكرية . ومن المستبعد هنا أن تستطيع اليابان أو البلدان الاوروبية أن تستغني حتى عن الحماية الاميركية العسكرية التي توفرها لها الولايات المتحدة من خلال حلف الاطلسي وحلف جنوب شرق اسيا ، فكيف تستطيع الوقوف بوجهها لحماية حريتها في المزاحمة ؟ وهنا يبقى الحل الديغولي ، وهو أن تشكل العواصم الاوروبية حلفا عسكريا مع الولايات المتحدة ، وتزاحم الصناعة الاوروبية الصناعة الاميركية عمليا من تحت المظلة السوفياتية .. ويستبعد نيقولوس أن يكون هذا تصور رئيس الاممية الرابعة ، وان كان منطقه يقود الى الاستنتاج عينه .

ويرد ماندل على هذا بالقول أن التنافس الاقتصادي بين البلدان الامبريالية يبقى قائما وقد يشتد لدرجة يميل فيها التوازن لغير صالح البلد المتفوق عسكريا ، ومع ذلك ، فان خطوة عسكرية من جهة هذا البلد ليست حتمية . والسبب في هذا هو أن البلدان الامبريالية في أيامنا الحاضرة مضطرة لان تتحالف عسكريا ضد عدو مشترك واحد هو الانظمة الشيوعية التي تهددها جميعا وتدفعها بالتالي لان تتغاضى عن خلافاتها مهما بلغت حدتها ..

●★●

يعتبر ماندل مقال « أميركا .. الى أين ؟ » محاولة لتعيين التناقضات التي تهدد الهدوء الاميركي من الداخل . والمحاولة هذه انما هي مساهمة منه في توضيح الحلقات الضعيفة في المجتمع الاميركي أمام الفئة اليسارية الاميركية التي يتوجه هو — فيما بعد — اليهما . فماندل يحاول دحض حجج الذين يؤمنون « بالعالمية الثالثة » أي بحتمية انتصار الثورات في العالم الثالث قبل اندلاعها في البلدان الصناعية . فهو لا يؤمن بهذه الحتمية الزمنية . ويؤكد أنه على كل طبقة عاملة أن تقوم بثورتها بعملية يومية دؤوبة ، بدل أن تنتظر قيام انتصار الثورات في بلدان العالم الثالث . من هذه الزاوية انطلق ماندل لكتابة بحثه الذي استقبل في الاوساط الاميركية باهتمام وتشعبت حوله الاراء .

ونيقولوس ، من هؤلاء الذين قرأوا مقال ماندل . وقد سجل نقاط اختلافه معه التي تتمحور حول نقطة اساسية وهي أن ماندل اغفل في بحثه الصفة العالمية للتناقض ما بين العمل المأجور ورأس المال ، أي امبريالية رأس المال الاميركي . وفي رأي نيقولوس أن التكلم عن أي تناقض في واقع الاقتصاد الاميركي يجب أن ينطلق من هذا المفهوم .

واليساريون اللبنانيون والعرب الذين يعملون في بلدان ومنطقة تسيطر عليهما الامبريالية الاميركية ، لا بد لهم أن يعلموا أن مستقبل نضالهم رهن بتطور التوازن بين هذه الامبريالية وبين اعدائها في العالم ، ورهن أيضا بمستقبلها الداخلي في الولايات المتحدة نفسها ، وقيمة هذا النقاش انه يلم بعناصر الموضوع العامة ويلفت النظر الى خطورته وضرورة متابعته ●●

بيان سياسي هام صادر عن الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

الامبريالية والصهيونية والرجعية تحاول أن تجعل عام ١٩٧٠ عام تصفية للمقاومة وقضية فلسطين

القوى العميلة والرجعية في الاردن تمارس مخططا جديدا لتصفية المقاومة

١٥ أيار تذكرنا بأن حرب الشعب الثورية هي طريق تحرير فلسطين

يشهد عام ١٩٧٠ سلسلة تطورات خطيرة تتناول القضية الفلسطينية ومجموع حركة التحرر الوطني العربية . فقد بات ملموساً ان الامبريالية الامريكية تريد ان تجعل من عام ٧٠ . عام تصفية لقضية بلدنا ولحركة المقاومة وقد برزت الخطة الامبريالية بموجات الضغط السياسي والاعلامي على الانظمة والشعوب العربية ، مترافقة مع الضغوط العسكرية الصهيونية في اعماق الارض العربية والتوغل في بعض الاراضي كما حدث بتاريخ ٧٠/٥/١١ بجنوب لبنان ، كل هذا في محاولة مسعورة لدفع انظمة المنطقة للتفاهم مع الامبريالية الامريكية باعتبار انها الوحيدة القادرة على وضع الحلول لازمة الشرق الاوسط موضع التنفيذ ، كما ان هذه الخطة السياسية والاعلامية والعسكرية تهدف الى دفع الشعوب العربية الى تلمس اليأس من امكانات بلدانها في الرد على الهجمات المضادة كخطوة على طريق الاستسلام للحلول الامريكية — الصهيونية . وفرض هذه الحلول بالقوة على شعبنا وعلى الامة العربية .

وبجانب الخطة الامريكية — الصهيونية ، فان المنطقة تشهد يومياً محاولات تطويق وتصفية ، حركة المقاومة الفلسطينية وبشكل خاص في الأردن ولبنان ، ضمن خطة مرسومة مع الدوائر الاستعمارية بشكل عام والامريكية بشكل خاص . حتى اصبحت القوى العميلة والرجعية في الاردن ولبنان وكأنها تخوض حرب استنزاف ضد فصائل حركة المقاومة لا ضد اسرائيل والامبريالية» فما ان تنتهي المقاومة من ازمة دامية مع الرجعية الاردنية حتى تدخل في ازمة دامية مع الرجعية اللبنانيه ، واحداث (٦٨/١١/٤ ، ٧٠/٢/١٠ في عمان) واحداث (٢٣ نيسان ٦٩ ، ١٨ تشرين ثاني ٦٩ في لبنان) ليست بعيدة عن الاذهان . ومن خلال الوقائع يظهر ان « السيد » الذي يمسك بكل خيوط المؤامرة هو ذاته هنا وهناك .

ايها المقاتلون من الفدائيين والجنود ، يا جماهير شعبنا ...:

في الذكرى الثانية والعشرين لنكبة ٤٨ وقيام دولة صهيونية على جزء من ارض فلسطين ، وفي الوقت الذي نشهد الصراع اليومي مع الامبريالية الامريكية والصهيونية على الارض الفلسطينية والعربيه ، نشهد ايضاً المؤامرات المحمومة لضرب وتمزيق المقاومة الفلسطينية ، وحتى الامس السابق على الغزو الصهيوني لجنوب لبنان كانت القوى الرجعية واليمينية تطالب برأس المقاومة حتى بالقوة دون ان ترتدع بعد اندحارها في ازمة نيسان ، وتشرين ثاني ٦٩ ووقوف شعب لبنان وفي طليعته قواه التقدمية ، المنظمة بجانب العمل الفدائي لقبر مؤامرات الرجعية .

وفي الاردن وبعد احداث ١٠ شباط الدامية فان الدوائر الرجعية والعميلة لم تتوقف عن عمليات تطويق المقاومة لحظة واحدة تمهيداً لفرض معركة دموية جديدة تنذر بحرب اهلية واسعة ، فان هذه القوى التي تتحرك طبقاً لاوامر السيد الامبريالي الذي يحتضن ويدعم اسرائيل لا يهمها الا مصالحها الانانية الضيقة وليس في حسابها القضية الوطنية وتحرير التراب الوطنى المحتل .

إن شعبنا يراقب يومياً حملات التطويق والتآمر على حركة المقاومة في هذا البلد والتي اخذت تظهر على السطح باشكال متعددة ابرزها :

- عملية التطويق العسكرية على امتداد منطقة الاغوار ، فقد تم قفل منطقة العقبة بوجه العمل الفدائي وتعرضت المدينة لحملة تجريد من السلاح حتى لا يبقى بيدها ماتدافع به عن نفسها امام احتمالات الغزو الصهيوني القائم يومياً ، وبعد مسرحية « تحرير » غور الصافي تم قفل المنطقة بوجه المقاومة المسلحة ، والآن يجري زرع المنطقة الشمالية بشبكات الالغام لزرع جميع العقبات التي تقف في طريق قوى الثورة من القيام بواجباتها القتالية ضد العدو الصهيوني ، ولاظهار المقاومة امام الجماهير بانها « محدودة التأثير على العدو »
- عملية التطويق السياسية والعشائرية والاقليمية ، حيث تحاول تمزيق وحدة الشعب التاريخية بين فلسطيني واردني واثارة العشائرية لزرع روح العداء بين ابناء البلد الواحد (كما حدث في سحاب مثلا) ، وخلق منظمات سياسية وهمية مرتبطة باجهزة المخابرات مثل « الاتحاد الوطني الاردني » .
- محاولة تمزيق المقاومة بالتمييز زوراً بين منظمات عاقلة ، « ومنظمات غير عاقلة » او بين الفداء الحقيقي «والفداء غير الحقيقي» وبأن هذه القوى العميلة والمعادية لمقاومة شعبنا مستعدة للتعامل مع الفداء الحقيقي .
- افتعال الاصطدامات المسلحة مع المقاومة في منطقة الاغوار كما حدث في الشهرين الاخرين ، لزرع العداء بين الجنود والمناضلين على خط المواجهة وبين القوات الفدائية المقاتلة .
- بناء شبكات خاصة للاغتيالات ، واخرى لبث الرعب بين صفوف الشعب بالحرب النفسية على المقاومة وحتى بدفع هذه الشبكات الى ممارسة اللصوصية ضد ابناء الشعب والصاقها بالعمل الفدائي (كما حدث في مادبا مثلا) وتوزيع الاموال والاسلحة على العملاء والمحاسيب .
- وضع حركة المقاومة في اجواء محمومة باستمرار لاشغالها وشل الكثير من طاقاتها بدلاً من توجيه كل بنادقها الى صدر العدو الصهيوني — الامبريالي .

ان جميع هذه المقدمات هي حلقات مترابطة في عمليات التطويق العسكرية والسياسية والنفسية التي تمارسها القوى العميلة والرجعية المعادية لحركة المقاومة ، وكلها تمهيد لفتح جبهة صدام دامية قادمة مع المقاومة ، تحاول فيها الدوائر الامبريالية الرجعية خوض معركة فاصلة مع المقاومة وجماهير شعبنا . وادخال البلاد في حرب اهلية شاملة لن تقف هذه المرة عند حدود عمان فالدوائر المعادية تخطط لحرب اهلية في عموم البلاد .

يا ابناء حركة المقاومة ، ايها الجنود والضباط الشرفاء ، يا جماهير شعبنا

ان الرجعية لم تكتف بالحاق نكبة ١٩٤٨ بشعبنا ، بل تريد اليوم تكريس النكبات وتصفية المقاومة الفلسطينية كمدخل لتصفية القضية الفلسطينية بكاملها وفرض الحلول التصفوية والاستسلامية على شعبنا « بالاعتراف بدولة اسرائيل وضمن حدود آمنة كما ينص على ذلك قرار مجلس الامن التصفوي الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين ثاني ١٩٦٧ » .

إن الرجعية التي سقطت في الامتحان الوطني عام ١٩٤٨ ، وحاربت ضمن حدود مشروع قرار التقسيم الاستعماري لفلسطين عام ١٩٤٧ ، تعمل الآن وبعد مرور (٢٢) عاماً على النكبة ، وثلاثة اعوام على هزيمة حزيران ٦٧ ، لابادة المقاومة المسلحة الجماهيرية حتى يرضى عنها اسيادها الامبرياليون الذين يحتضنون دولة اسرائيل . وهذه هى طبيعة الرجعية التي عملت طيلة العشرين عاماً الماضية على قمع حركة شعبنا وفرض دكتاتورية بوليسية بالقوة عليه ، لمصلحة الامبريالية واقلية انانية مصابة بالتخمة على حساب دم وكدح وعرق اكثرية شعبنا الساحقة .

إن حركة المقاومة تواجه حالة مصيرية فهي تواجه العدو الصهيوني — الامبريالي وبذات الوقت تتعرض لمؤامرات التطويق والابادة ، من الخطوط الخلفية للثورة ، حيث تعرضت وتتعرض لطعنات الدوائر المعادية في الظهر . إن كل هذا مرتبط بملامح الخطة الامبريالية والصهيونية لعام ١٩٧٠ التي تمثل المدخل لتصفية القضية الفلسطينية .

يا جماهير شعبنا

إن حركة المقاومة تناضل من أجل تطوير اوضاعها الذاتية وبناء جبهة تحرير وطنية موحدة ، باعتبارها الجدار المسلح الثوري لتحطيم جميع مؤامرات «التطويق والتصفية» ، وجميع محاولات «تصفية القضية الفلسطينية» وتطوير الكفاح المسلح على طريق حرب الشعب الثورية ...

إن تصفية نتائج حرب ٦٧ كخطوة مرتبطة بمتابعة الكفاح لتصفية نتائج حرب ٤٨ ، ترتبط بالاخذ ببرنامج التحرير الوطني ، وفي مقدمته حماية الخطوط الخلفية للثورة وهذا يتطلب :

١) ردع حملات التطويق والتصفية الرجعية والامبريالية لحركة المقاومة .

٢) تطهير اجهزة الدولة في الاردن من كافة العناصر المسؤولة عن هذه المؤامرات وخاصة في اجهزة الجيش والامن العام والمخابرات . وتقديمها للمحاكمة العلنية على جرائمها أمام الجماهير .

٣) قيام جبهة وطنية اردنية — فلسطينية تتصدى لحملات التطويق والتصفية وتعبىء وتسلح جماهير شعبنا لحماية المقاومة ولتطوير طاقات البلاد المادية والبشرية لخوض حرب شعبية ثورية ، طويلة الأمد مع اعداء تحرير بلادنا وتحرير الامة العربية من الصهيونية والامبريالية والرجعية العربية . وذلك لتعزيز تسليح الجيش من البلدان الصديقة ... والمعادية للاستعمار والصهيونية ، « وعسكرة » الاقتصاد الوطني ليصبح كل شيء في خدمة جبهة القتال ، وتطهير اجهزة الدولة من العملاء والمرتشين واللصوص المعروفين لشعبنا من اقصى البلاد الى أقصاها .

إن هذه الخطوات اصبحت ضرورة تاريخية لمجابهة الوضع الخطير الذي تمر به في هذا العام ، وضرورة لقيام جبهة عربية وطنية عريضة تضم جميع القوى التقدمية والوطنية الشريفة على امتداد الارض العربية لحمل السلاح وفتح جبهة صدام عريضة مع المواقع والمصالح الاستعمارية وغلق السوق العربية بوجه البضاعة الامبريالية ، ليخوض شعب فلسطين ومعه شعوب الامة العربية ، حرب تحرير شعبية ثورية يختلط فيها قتال الجيوش النظامية مع قتال حرب العصابات والحرب الشعبية طويلة الامد ، عالية التضحيات . لالحاق الهزيمة بالامبريالية والصهيونية ممثلة بدولة اسرائيل ، وكافة القوى الرجعية المتحالفة مع الاستعمار والمتآمرة على ثورة شعبنا وحركة التحرر الوطني العربية .

ان ذكرى ١٥ أيار ٤٨ ، ليست لاطلاق الحسرات والآلام ، فقد حمل شعبنا السلاح ولن يلقيه حتى النصر الاكيد أو الموت . وعلى صخرة الشعب المسلح ستتحطم كافة مؤامرات تصفيه المقاومة والقضية الفلسطينية...

إن ذكرى ١٥ أيار ٤٨ تتطلب منا المزيد من الكفاح المسلح والنضال بلا كلل من أجل بناء جبهة تحرير وطنية موحدة في الساحة الفلسطينية — الاردنية ، وجبهة عربية ثورية مسلحة لتحويل منطقة الشرق الاوسط الى فيتنام ثانية تكون مقبرة للغزاة الامبرياليين والصهاينة والقوى العميلة والرجعية العربية المعادية لتحرير بلادنا وتحرير الامة العربية .

- **النصر للمقاومة الفلسطينية والعربية .**
- **والهزيمة الأكيدة لكافة قوى الثورة المضادة .**
- **وعاشت وحدة القوى المقاتلة الشعبية والنظامية .**

الجبهة الشعبية الديمقراطية

١٥ أيار ١٩٧٠

تتمة — معركة العرقوب ..

« ونحن ان كنا جابهنا في معركة الكرامة أو في هذه المعركة فلاننا .... ثم لعدم وجود أي جندي نظامي في هذه المنطقة » (ياسر عرفات في تصريح نشرته النهار — عدد الجمعة ١٥ أيار) ... « انني لم ار جنديا لبنانيا في هذه المنطقة منذ مدة طويلة ، كما لم أر دبابة ، ودفاع الجيش اللبناني يبدأ بعد هذه المنطقة التي دارت فيها المعارك ، ولم أكن مع رجالي في المؤخرة ، بل أن عناصر مسلحة لبنانية رمتنا من الخلف ظنا منها باننا اسرائيليون ، نظرا الى وجودنا في المقدمة . في الواقع اتصلت بمركز الجيش اللبناني في سوق الخان ، فوجدته قد اخلي بعد نصف ساعة من بدء الاعتداء . الاشتباك الوحيد اللبناني كان عدة طلقات بالمدفعية » ، (من تصريح ابو الزعيم قائد قوات فتح في العرقوب في العدد نفسه من النهار) .

« ... ولا الجيش الذي كانت مدفعيته تسكت موقعا بعد اخر وكان يخلي الحواجز نقطة بعد اخرى ابتداء من نقطة مفترق الخيام، ابل السقي ، مرورا بموقع الهرماس ، فسوق الخان ، فجسر راشيا ، فحاجز كوكبا فمفترق الحاصباني » (.. عصام محفوظ في «النهار» عدد الخميس ١٤ ايار) . واذا راجعنا « الوصف الحي » الذي قدمته جريدة «الكفاح» وجدنا انها لا تشير (بشكل محدد) الى دور القوات المسلحة الا في الفترة التي سبقت احتلال الخريبة . هذه النصوص الطويلة التي استشهدنا بها تدل على بضعة نقاط :

١ — ان القوى المسلحة اللبنانية لم تكن اطلاقا في العرقوب ، ومن كان منها في سوق الخان ، وهو اخر موقع عسكري ، انسحب بعد بدء العدوان بزمن لا يتجاوز النصف ساعة .

٢ — ان مشاركتها في القتال اقتصرت على اطلاق طلقات مدفعية دامت بعض الوقت .

ج — الجيوش العربية : دخلت الجيوش العربية المعركة مع موجة تهليل للجبهة الشرقية ، التي لم تعرف بعد وجودا ثابتا . وأخذ هذا الدخول احيانا شكلا مسرحيا (الضرب من عمان لتخفيف الضغط على لبنان) . بيد أن كل شيء يشير الى أن الدخول لم يحدث الا بعد أن كانت الخريبة قد سقطت والقرى تسقط واحدة بعد الاخرى في قبضة الاحتلال .

مع كل هذا عمت الصحف والاذاعة ومؤسسات الدولة التي تحولت بدورها الى اجهزة اعلام ، وبيانات منظمات المقاومة وحتى الاذاعات العربية ، موجة من الخيلاء والاعتزاز بالبطولات والبسالة التي ووجهت بها المعركة . وكانت هذه الموجة على تباعد اطرافها تكاد تجتمع (ما الذي يجمع هذا الحشد العريض المتباين !) :

١ — على تلاحم القوى في معركة لبنانية — عربية .

٢ — على البطولات التي ابداها كل الفرقاء دون استثناء (زائد الاهالي) .

٣ — على قدرة هذه القوى المتلاحمة على حرمان الصهاينة من النصر وتحويله الى ثمرة مرة في الحلق (عجزهم عن الانسحاب) .

واذا راجعنا ما تم ، وجدنا أن القوى اللبنانية بقيت خارج العرقوب ، وما لبثت مدافعها أن صمتت بينما انسحب الفدائيون بعد قتال في الخريبة وتدخلت الجيوش العربية في المعركة ... وقد سكتت المدافع اللبنانية ، وانسحبت المقاومة . والاهالي لم يكن بأيدهم أن يحركوا ساكنا سوى انهم ذاقوا الاذلال على أيدي القوات الاسرائيلية . فكيف يمكن الحديث عن التلاحم ؟ ومن جهة اخرى لم تستطع القوى اللبنانية أن تمنع دخول الاسرائيليين الى العرقوب وتمنع الاحتلال . كما أن المقاومة لم تمنع جيوشه من الوصول الى قواعدها ولم تعوق مهمة المحتلين في القرى التي تتمركز فيها هذه القواعد . والجيوش العربية المتدخلة لم تستطع أن تعيق الاحتلال الاسرائيلي ، ولا أن تعجل في خروجه . فكيف يمكننا والحالة هذه أن نتحدث عن حرمان العدو من النصر ، او النصر المظفر الذي اصبناه . يضاف الى ذلك حرص الاطراف جميعها على أن تنال القسط الاكبر من هذا النصر ، حتى أن الاذاعة اللبنانية تجاهلت الجميع عدا الجيش اللبناني !

٢ — غرض ارهاب السكان:

هذا الغرض يهدف الى غايتين ، اولاهما توسيع الشقة بين السكان والمقاومة (وهي غاية لا تستحق كل هذا العرض العسكري) وثانيتها اجبار السكان على النزوح حتى يتسنى للاسرائيليين اخراج السمكة من الماء ، وبهذا يبقى الفدائيون في عزلة تامة فيسهل ضربهم بدون أن يسبب هذا وجعا للضمير العالمي الحساس تجاه مسالة المدنيين . والغاية الثانية تستحق فعلا الجلبة التي اثارها الاسرائيليون . والقوة التي تقع في مرمى هذا الغرض هي قوة الاهالي ، وقد أطنبت الصحف في الكلام عن المقاومة الشعبية، غير أن كل شيء يشير الى أن هؤلاء خاضوا مسيرة الذل المرير طيلة اليومين . فمن الهرب، الى الوقوف لصق الجدار ، الى نسف المنازل، الى التلطف المذل ، الى قتل الفدائيين أمام اعينهم ، الى اخذ بعضهم في عداد الاسرى . احداث تشير الى أن الحديث عن مقاومة فعلية من هؤلاء الذين تركوا وحدهم عزلا في مواجهة القوة الغازية يبدو ضربا من الوهم المحض .

٣ — غرض تمطين الاسرائيليين الجدد الذين حلوا في المستعمرات الجديدة على الحدود .

وهو غرض يخاطب الاسرائيليين وحدهم .

على أن الحديث عن التلاحم والفناء الوطني لم يكن حديثا يسعى الى أن يصهر بنار مقدسة قوى اصيلة في تناقضاتها ، بل كان أيضا نقطة جمعت في لحظة عابرة نادرة بين قوى لم تعتد الا أن تواجه بعضها البعض في الخنادق ، يدفعها الى هذا التجمع مقاصد متباينة وجدت متنفسا لها في معركة العرقوب . فمن محاولة تصفية تركة التخاذل ، الى الجبهة الشرقية، الى الفرار من احتمال تصفية المقاومة ، كل هذه مقاصد متباعدة المرتكزات والافاق ، بحيث « أن التلاحم الرائع » سرعان ما تفكك ، لا بسبب الخلاف على اقتسام النصر ، وانما بسبب المخوف الذي يحمله كل طرف من أن يمد طرف اخر « في التلاحم » الى أن يدق وتدا في مواقعه . فاذا بتلاحم المقاومة مع الجيش ، يتحول الى أن « عناصر مسلحة لبنانية » رمتنا من الخلف ظنا منها باننا اسرائيليون ، كما يقول قائد قوات فتح في العرقوب (هل يشير هذا الى محاولة السلطة أن تستعيد مواقعها في العرقوب) ، واذا بالبسالة المشتركة التي لم ينج منها احد ، تصل الى حد أن تتهم «الصاعقة» الاعلام العربي بخلق « بطولات وهمية لقوى بعيدة عن المعركة ، وغير مؤهلة لها ، ولم تشارك فيها عمليا — النهار عدد الجمعة » وتتحول وحدة الدم العربي الى حد اتهام مختلق للجيش السوري بمحاولة التمركز في ذات المناطق التي اخلتها اسرائيل !.

●●●

يقول احد كبار القادة العسكريين الاسرائيليين أن العملية الاخيرة لم تكن سوى تجربة للسلاح الاسرائيلي في المناطق الجبلية. مهما يكن نصيب هذا القول من الصواب ، فان كل شيء يشير الى أن المعركة الاخيرة — في ظروف المقاومة الحالية التي ألمعنا اليها في بداية المقالة — تفتح الطريق امام عمليات عديدة لاستئصال المقاومة في الجنوب ، والمقاومة تجد نفسها بهذا المعنى بين فكي كماشة حقيقية ، لذا فلا مندوحة أن يقام بدلا من تلاحم لفظي على اساس وحدة الدم ، تلاحم وطني فعلي على اسس اكثر عمقا وثباتا .

تتمة — تفاصيل المناقشات التي سبقت الاتفاق الاخير

يحتاج الى التفات جدي نحو العمل الجماهيري ، يتميز بعقلية منفتحة ومدركة لطبيعة المرحلة الجديدة التي دخلتها حركة المقاومة بعد أزمة ١٠—٢ .

واذا كانت حركة المقاومة تواجه حاليا في الاردن عملية تطويق من قبل السلطة يجري العمل عليها بدأب ، من خلال احتلال وتلغيم مناطق انطلاق العمل الفدائي ، فان الرد على هذه المحاولات الدؤوبة من قبل النظام الاردني لا يكون فقط بالاصطدامات المسلحة معه ، بل بتوسيع رقعة التحدي أمامه .

ان الحكم الاردني يهدف من وراء عملية التطويق الى تذويب العمل الفدائي من الداخل ، بابعاد التأييد الجماهيري عنه حين يظهر عجزه عن التطور ، تمهيدا لضربه بعيدا عن تأييد حركة الجماهير وحمايتها. ولذلك فان الرد على الحكم الاردني يكون ردا مبتورا اذا اقتصر على الصعيد العسكري في الاغوار ، لانه حينئذ يستجيب بدون وعي لمخطط الحكم الاردني نفسه . ويكون الرد الحقيقي المطلوب نسج علاقات وثيقة مع الجماهير ، وصياغة هذه العلاقات بأطر تنظيمية تكرس بالممارسة اليومية سلطة حركة المقاومة في أوساط الجماهير ، حتى تستطيع عن طريق توسيع رقعة الصدام مع الحكم الاردني أن توفر شروطا أفضل لحيوية اندفاعها العسكري نحو مقاتلة العدو الرئيسي .

ان هذه المسالة لا بد أن تحتل في أوساط حركة المقاومة في المستقبل اهتماما بارزا ، وبمقدار الاقتراب منها ، ووضع الحلول لمعالجتها ، بمقدار ما يمكن الحديث عن تطور جدي في قضية الوحدة الوطنية بين فصائل حركة المقاومة . ولانها تشكل القضية المركزية الملحة أمام تطور العمل الفدائي ، فان اي لقاء وحدوي يتم في المرحلة الحالية بعيدا عنها ، لا يمس صميم المشكلة .

□□ أما المسألة الثانية : فهي أن كافة صيغ الوحدة الوطنية المطروحة لا يجب أن تعني التوقف عن السعي للوصول الى انشاء الجبهة الوطنية الموحدة التي تجسد وحدها فقط المعنى الحقيقي للوحدة الوطنية . هذه الجبهة التي تتوفر لها وحدة الممارسة السياسية اليومية ، ووحدة العمل العسكري، بالاضافة الى وحدة التمويل ، ووحدة التمثيل الخارجي .

ولا بد أن يبقى هذا الشعار ، شعار الجبهة الوطنية الموحدة ، مرفوعا باستمرار ، مهما بدا في الظروف الراهنة ان الوصول اليه امر صعب ومعقد .

وبقاؤه مقياسا لقضية الوحدة الوطنية ، بقدر ما يشكل حافزا للتطور على هذا الطريق، بقدر ما يشكل مقياسا صالحا للحكم على جدية أي خطوة وحدوية يخطوها العمل الفلسطيني .

وبالقياس الى هذا الهدف ، تظهر الخطوة الوحدوية التي تمت في مناقشات القيادة الموحدة ، بحجمها الصحيح . خطوة واحدة على طريق طويل .

تتمة — فلاحو عكار يشرحون قضيتهم ..

كما أن بعد المدرسة عن القرى يعقد في حل المشكلة ، وهناك عامل رئيسي مرتبط بهذا الموضوع ، وهو : ان انخفاض الدخل السنوي للفلاح لا يسمح له بارسال اولاده الى المدرسة ، مما يضطرهم الى العمل كرعاة ماشية في اغلب الحالات .

٢ — خلو المنطقة من المستشفيات والمستوصفات .

٣ — صعوبة التنقل بين القرى وبين بعض القرى والمدينة وهذا يشل العمل .

٤ — وهناك ناحية اساسية ومهمة وهي : أن بعض القرى لا تستطيع الحصول على الماء والكهرباء رغم وصولها الى ساحة القرية بسبب عدم اعطائهم سندات ايجار من قبل الاقطاعي مالك البيت .

٥ — كذلك فليس بالامر غرابة اذا قلنا بأن احدى القرى والمسماة بالمسعودية ليس للاهالي أرض فيها يستعملونها كمقبرة لدفن موتاهم ، فيضطرون الى دفنهم في الاراضي السورية .

٦ — ان تعاون السلطة مع الاقطاع قد بدا واضحا . ان ارهاق الفلاحين من قبل درك المنطقة بمحاضر ضبط يشكل ضغطا عليهم بالاضافة الى ممارسة الاقطاع شتى أنواع الضغوط .. وهكذا يتضح من خلال ذلك كله بأن السلطة والاقطاع يعملان وفق خطة موحدة للابقاء على الفلاحين في مستوى منخفض جدا لا يسمح لهم بالتفكير بشؤونهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

ان مستوى دخل الفرد السنوي في اكثر الحالات لا يتجاوز المائة ليرة لبنانية ، وهذا كاف لان يكون وضع الفلاحين باشد تخلف ..

ان الفلاحين في قضاء عكار ازاء هذا الوضع المتخلف الذي يعانون منه قد وحدوا صفوفهم للنضال في سبيل رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي وهم على اتم الاستعداد للتضحية بكل ما يملكون في سبيل بناء حياة أفضل ، واضعين نصب اعينهم في هذه المرحلة الاهداف التالية :

١ — النضال في سبيل بناء التنظيم الفلاحي النقابي في عكار .

٢ — تطبيق قانون الايجارات على الفلاحين في عكار .

٣ — منع تسريح الفلاحين التعسفي من الارض التي يعملون بها .

٤ — التوزيع العادل للانتاج على أن يكون ٤٠ بالمائة للاقطاع و ٦٠ بالمائة للفلاح وكل التكاليف مناصفة .

٥ — النضال في سبيل وقف تدخل السلطة المتحيز الى جانب الاقطاع وتحقيق المكاسب الاجتماعية للفلاح .

« فلاحو منطقة عكار »

تتمة — حول علاقة المقاومة بالجماهير ...

ان المستغلين يشجعون هذا الاتجاه لا حرصاً على العمل الوطني وانما في محاولة منهم لمد اجل استغلالهم البشع لجماهير الشعب .

اما الفصيل الثاني الذي ينادي بربط النضال الوطني بالنضال الطبقي فهو في غالبه لا يقف موقفاً جذرياً واضحاً ولا يملك البرنامج والنفس الطويل ، فهو يتبنى بين الحين والآخر بعض القضايا المطلبية بشكل عام وعريض دون ان يواكب باستمرار مطالب الجماهير ودون ان يجعل من ازدواج السلطة القائم مدخلاً لتحقيق مطالب الجماهير او بعضها على الاقل بنضال مباشر تخوضه الجماهير ذاتها .

التعامل اليومي مع الجماهير

تعاني حركة المقاومة بشكل عام من كثير من المظاهر السلبية في علاقة اعضائها اليومية بالجماهير فالكثيرون من رجال المقاومة يعاملون الجماهير باستعلاء وشعور بالتفوق وحتى بالاحتقار ، كما ان الكثيرين يتصرفون بدون شعور بالمسؤولية وبطريقة صبيانية ، وهذه التصرفات تترك مجالاً واسعاً للمصطادين في الماء العكر ليقوموا ببث دعايتهم المسمومة ضد المقاومة ، كما انها بحد ذاتها تترك أثراً سيئاً على الجماهير .

إن هذه الملاحظات النقدية السريعة ليست اكثر من مؤشرات نحو ثغرات علاقة المقاومة بالجماهير من جهة، وهي من جهة اخرى لا تنفي ما حققته المقاومة من تقدم على الطريق الثوري.

تتمة — موقفان ... ونتيجة واحدة

وانذر بضرورة افراغ المخيمات من النساء والاطفال اذا حصلت اشتباكات في المستقبل .

تصريحات القذافي

اما العقيد معمر القذافي فقد كانت تصريحاته اكثر شمولاً وتحديداً ، واحدثت ضجة خاصة في الاوساط الفلسطينية ، خلاف تصريحات بيير الجميل . فمواقف بيير الجميل العدائية من العمل الفدائي متوقعة ومعروفة ، ونواياه من وراء ذلك لا تخفى على احد ، اما مواقف القذافي فهي تأتي من جهة صديقة ، ولها علاقات وثيقة مع اكثر من فصيل من فصائل حركة المقاومة . فماذا ورد في تصريحات القذافي ؟

لقد اعلن العقيد القذافي تأييده الكامل للعمل الفدائي، ولكنه ايضاً اقام تفريقاً بين نوعين من العمل ، عمل فدائي شريف ، وعمل فدائي غير شريف ، العمل الفدائي الشريف هو المعني بالعمل العسكري لتحرير الارض فقط ، والعمل الفدائي غير الشريف هي الذي يتبنى ايديولوجية معينة تدعم العمل العسكري من اجل التحرير.

ثم وسع العقيد القذافي رقعة هجومه فاعلن عن رفضه للايديولوجيات وعن رفضه لصراع اليمين واليسار الدائر في الوطن العربي، وكذلك عن رفضه للماركسية اللينينية ، وللرأسمالية ، واخيراً اعلن عن رفضه وادانته للحزبية والحزبيين .

والبديل الذي ينادي به العقيد القذافي هو العودة للتراث !! .

لعبة الجميل

ماذا وراء لعبة التصريحات التي ادلى بها بيير الجميل؟

إن بيير الجميل ومن ورائه حزب الكتائب، رجعي واع تماماً لرجعيته . وهو من موقعه الرجعي هذا يدرك التناقض الجذري القائم بين الموقف اليميني الرجعي والعمل الفدائي التقدمي وهو يسعى بكل جهده لحل هذا التناقض لصالحه ولصالح الاوساط الرجعية التي يعبر عن مصالحها .

أما التكتيك الجديد الذي يتبعه ، بعد ان فشل تكتيكه السابق بالاصطدام مع العمل الفدائي ككل ، فهو الادعاء بانه لا يخوض المعركة ضد العمل الفدائي ، بل ضد الاتجاهات الايديولوجية داخل هذا العمل فقط .

اما سلاحه في هذا القتال الشرس فهو السعي لافراغ العمل الفدائي من مضمونه السياسي والفكري ، وتحويله الى قضية سطحية تلخص العمل الفدائي بأنه مجموعة من البنادق تقبع في القواعد والمعسكرات ، بعيداً عن الجماهير التي تمدها بالقوه ، وبالقدرة على النمو والحياة .

وعند توفر حالة مثل هذه يستطيع بيير الجميل مع قواه الرجعية ، ان يتحرك لإطلاق رصاصة الرحمة ، في رأس العمل الفدائي . ويكون بذلك قد حقق تماماً ما يريده التحرك الامبريالي في المنطقة العربية ، هذا التحرك الذي يريد ضرب العمل الفدائي ليقضي على احتمالات نمو حركة جماهيرية ثورية جديدة، تهدد مصالحه الاقتصادية ونفوذه السياسي ، ليتمكن من فوق منبر هذه المصالح ان يفرض التسوية السياسية التي تقدم الحماية والامن لإسرائيل ، حتى تبقى اداة الاستعمار الاساسية الضاربة ضد الحركة الوطنية العربية .

نوايا القذافي

اما تصريحات العقيد القذافي ، مهما كانت نواياه من وراء تصريحاته، إلا انه يلتقي في النهاية مع القائلين بضرورة افراغ العمل الفدائي من كل مضمون فكري وسياسي ، وتحويل العمل الفدائي بالتالي الى مجموعة من البنادق فقط .

ان افراغ العمل الفدائي من محتواه الفكري والسياسي يقطع صلاته الحقيقية بالجماهير العربية وبالعمل الوطني العربي، إذ أنه في هذه الحالة يفقد جسور اللقاء والاتصال مع هذه الجماهير ، وتصبح التبرعات المالية جسر الاتصال الوحيد بينه وبين الجماهير، وحين تقتصر الصلة على موضوع التبرعات تنحدر الى مستوى الهبة والتسول . في الوقت الذي يصر فيه العمل الفدائي على علاقات دعم متبادل ، تنطلق من الترابط الحتمي ، ومن العلاقة الجدلية بين الحركة الوطنية الفلسطينية ، والحركة الوطنية العربية .

ومن الامور الجديرة بالتسجيل هنا ان الانقلابات العسكرية في العالم الثالث عامة تميل ، الى رفض الصراع الايديولوجي ، والى رفض صراع اليمين واليسار داخل اقطارها ، رغبة منها في ان تمسك بخيوط السلطة كلها ، وهي بهذه المحاولة تقوم بجهد دائب لتجميد عملية الصراع الطبقي والسيطرة عليها ، لصالح استمرار السلطة العسكرية .

وبالسعي لتجميد عملية الصراع الطبقي، وما يرتبط بها من تناقض بين اتجاهات اليمين واليسار ، تفرض القيود المشددة على الحركة الوطنية، فيحد ذلك من امكانيات تطور وانطلاق الحركة الجماهيرية ، وبلورة هذا التطور والانطلاق في اطر تنظيمية، تحول حركة الجماهير العفوية الى حركة فعالة ومنتجة.

ولما كان العمل الفدائي يلعب حالياً دور المحرض للحركة الوطنية العربية ، ويغذي بالتالي صراع اليمين واليسار داخلها ، فإن اصحاب الانقلابات العسكرية ميالون الى لجم هذه البدايات داخل العمل الفدائي ، حتى ينعدم تأثيرها بالتالي على الحركة الوطنية العربية .

واجبات حركة المقاومة

ازاء هذه المواقف كلها ، يكون مطلوباً من العمل الفدائي ان ينتبه الى خطورة مثل هذه الاتجاهات ، وان يكون رده مزيداً من الوضوح في برنامجه السياسي المشترك ، انطلاقاً من القناعة الكاملة بأن موت العمل الفدائي يبدأ حين يتخلى عن الفكر السياسي الثوري الذي يربطه بالجماهير ، وانطلاقاً من القناعة الكاملة بان العمل الفدائي بدون فكر سياسي ثوري يصبح مجموعة من البنادق العاجزة عن التأثير على العدو الاسرائيلي.

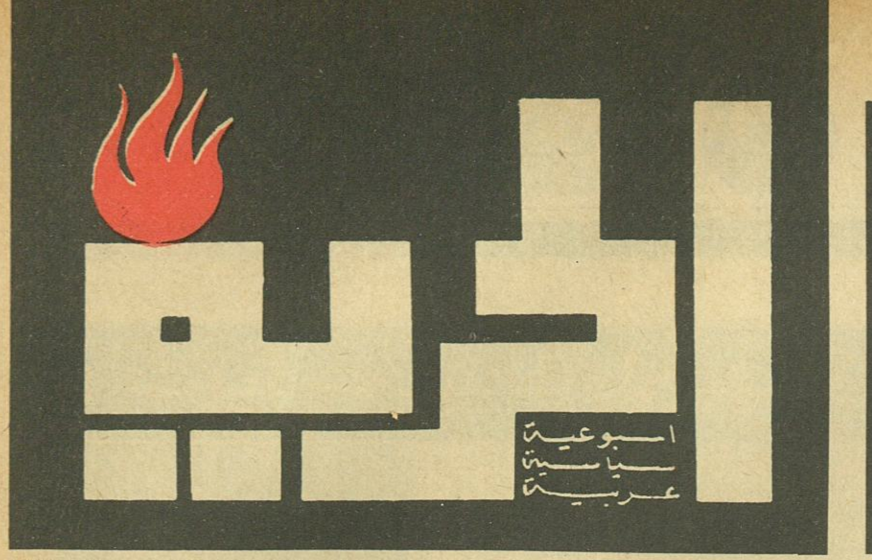
إن النضال الايديولوجي الذي تخوضه قوى اليسار الماركسي اللينيني في اوساط الجماهير ، هو طريق أساسي لتعميق العمل الفدائي ، ولتصليبه ، وجعله قادراً على حشد الطاقات الشعبية ودفعها على طريق حرب التحرير الطويلة الامد .

ومن المفيد هنا ان نلاحظ :

١ — ان محاولات التفريق بين عمل فدائي سياسي وآخر غير سياسي، أو عمل فدائي شريف وآخر غير شريف ، قد مارسها الحكم الاردني حين بدأت ازمة ١٠/٢/ ، الاخيرة ، ولكن كافة القوى رفضت مثل هذا الادعاء ، وادركت فوراً النهاية التي يمكن ان يقود اليها ، وخاضت المعركة مجتمعه.

٢ — إن مثل هذه الافكار كانت سائدة في اوساط العمل الفدائي بقوة عند بدايته. ولكن تطور النضال الفلسطيني اسقط كل هذه الافكار، وولد قناعات جديدة في اهمية وضرورة توفر الافق السياسي والايديولوجي الثوري لحركة المقاومة الفلسطينية .

لذلك ليكن ردنا الدائم في وجه الدعوات القائلة بالعمل العسكري الفلسطيني فقط ، مزيداً من الوضوح الفكري ومزيداً من النضال لرفع درجة وعي الجماهير وحشدها حول مهام المرحلة الراهنة ، لدحر كل التيارات اليمينية ، وتقوية التيارات التقدمية ، التي تستطيع وحدها الارتباط بالجماهير ، وان تقودها حتى النصر .



العدوان على بنت جبيل ويارون وبليدا وعيترون :
بعد العرقوب .. الخطر الاسرائيلية
تنتقل الى القطاع الأوسط

AL - HOURRIAH No 516 • 25—5 — 1970 BEYROUTH
بيروت ـ الاثنين ٢٥ـ٥ـ١٩٧٠ ـ العدد ٥١٦ ـ السنة الحادية عشرة ـ الثمن ٢٥ ق٠ ل٠

آثار وأصداء معركة العرقوب




بعد الاتفاق مع السعودية
جمهورية - ملكية في اليمن